جامعة ابن خلدون – تيارت-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

الشعبة: حقوق

تخصص: قانون البيئة والتنمية المستدامة

الموضُوع:

النظام القانوني للجبل

من إعداد الطالبتين:

-شنايفي أمينة

-العيمش نوال

تحت إشراف:

- د.ميسوم خالد

أعضاء لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة
د.بن عطية أحمد	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
د.ميسوم خالد	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا مقررا
د.حسناوي سليمة	أستاذة محاضرة "أ"	عضوا مناقشا
د.عليان بوزيان	أستاذ محاضر "أ"	مدعو

السنة الجامعية: 2022م/ 2023م

﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾

صدق الله العظيم

الشكر والعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {من لا يشكر الناس لا يشكر الله} صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الحمد لله بجميع المحامد الذي أمدنا بالصبر ووفقنا لإتمام عملنا هذا، فكان خير معيين، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد صلى الله عليه وسلم المبعوث الى خير الأمم وعلى آله وصحبه مفاتيح الحكم ومصابيح الظلم وبعد:

نتقدم بالشكر والتقدير الى الدكتور الكريم المحترم "ميسوم خالد" الذي أشرف على هذا العمل المتواضع ولم يبخل علينا بعمله وعلمه ونصائحه وكان السند القوي في إخراج هذا البحث الى النور ،وكان لتوجيهاته وملاحظاته القيمة الأثر الواضح في إنجاز هذا البحث ، فنرجو أن نكون قد وفينا له حقه في تقديم عمل يليق باسمه ومكانته ونسأل الله أن يبارك له في عمره ويمنحه الصحة والعافية ويوفقه لما يحب ويرضاه

ولا يفوتنا في هذا المقام التوجه بالشكر الجزيل للسادة اعضاء لجنة المناقشة الذين سيكون لهم عظيم الفضل في تقويم هذا البحث المتواضع فجزاهم الله كل خير.

إهداء

بمناسبة تخرجي اهدي هذا التخرج الى ابي الذي وافته المنية منذ شهور والذي كان ينتظر هذا اليوم بفارغ الصبر وكنت متمنية ان يكون بيننا، ها انا اليوم اتخرج بدونك وينقصني وجودك ولكني على ثقة انك فرح بتتويجي في قبرك ، رفعت رأسك بكل فخر وعزيمة

رحمك الله يا فرحتي

الى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدمها ووقرها في كتابه، امي الحبيبة كل هذا بفضلك فلولا دعائك ما كنت هنا اليوم ،وانا جد مسرورة لأنها فخورة بي حفظك الله ورعاك واطال الله في عمرك يا روحي

الى اختي الوحيدة "اكرام" التي كانت بجانبي طوال مشواري

الى اخوتي " اشرف عبد الفتاح، عبد العزيز جمال" الذي اعتمد عليهم في غياب ابي على كل كبيرة وصغير

الى رفيقة دربي اكرام التي كانت في كل الظروف حاضرة بقلبها ومواقفها ادامك الله لي وحفظك

الى جميع اساتذتي الكرام، ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي

لا املك سوى بعض الكلمات لعلها تعبر عن شكري وامتناني لكم يا من كنتم لي خير

أمينة

إهداء

وصلت رحلتي الجامعية الى نهايتها بعد تعب ومشقة وها أنا ذا اختم بحث تخرجي بكل همة ونشاط ، وأمتنُ لكل من كان له فضل في مسيرتي وساعدني ولو باليسير

الى صاحب السيرة العطرة ، والفكر المستنير صاحب الوجه الطيب والافعال الحسنة ، فلم يبخل علي طيلة حياته فلا يمكن للأرقام ان تحصي فضائله من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح واوصلني الى ما انا عليه الى من شرفني ان احمل اسمه "ابي الغالي" طاب بك العمر يا سيد الرجال وطبت لي عمرا يا أبي

الى من ظلت تنفق عمرها لتخيط لنا الطريق مستقيما ، حبيبتي وجنة قلبي ، الى من افضلها على نفسي ، الى من عبدت لي دروب العلم وكانت لها بصمة في طريقي رمز للحب وبلسم الشفاء" امي الغالية" دمت لي سندا ومسندا واطال الله في عمرك يا ضوء حياتي

فوجودهما سبب للنجاة والفلاح في الدنيا والآخرة

الى من ارى التفاؤل بأعينهم ، والسعادة في ضحكتهم الى شعلة الذكاء والنور، الى الوجه المفعم بالبراءة، ولمحبتكن لأزهرت أيامي، الى اخواتي الغاليات : امينة ، سومية، خلود

الى القلوب الطاهرة الرقيقة الى رياحين حياتي، الى اخوتي :أمين ، زكرياء، يوسف.

الى الاخوات التي لم تلدهن امي الى من تحلو بالاخاء وتميزوا بالعطاء والوفاء الى ينابيع الصدق الصافي وضحكة عمري : ناريمان، سهيلة، فلة، روعة، رانيا، رميسة.

الى كل من ساندني وساعدني من قريب او بعيد

مرت قاطرة البحث بكثير من العوائق، ومع ذلك حاولت ان اتخطاها بثبات بفضل من الله ومنه اهدي لكم بحث تخرجي داعية المولى-عزوجل- ان يطيل في اعماركم ويرزقكم الخير.

نوال

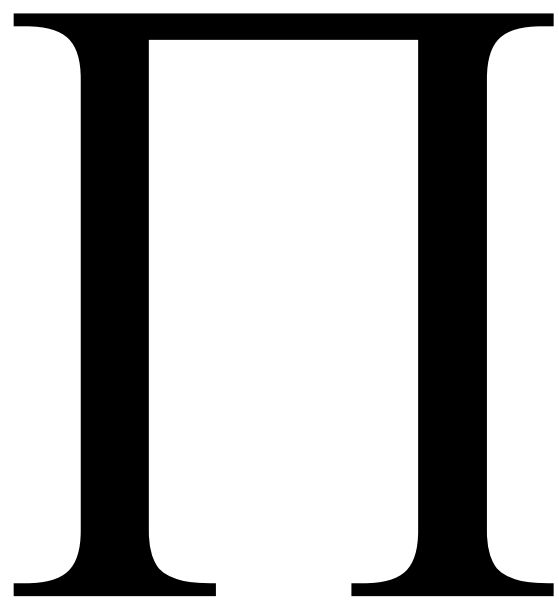

تعتبر الجبال مصدرا هاما لخدمات النظام الايكولوجي، كما لها دور هام في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ورفاهية المجتمعات الجبلية والمجتمعات المحيطة بها، حيث تعتبر موطن لحوالي عشر سكان العالم أي تغطي ما نسبته اثنان وعشرون في المائة (22 %) من المساحة الاجمالية للأرض[1]، كما تدعم الانظمة الجبلية حوالي نصف سكان العالم من خلال توفير العديد من السلع والخدمات ، كما تعتبر مؤشرات أساسية مبكرة لتغيير المناخ، وتستضيف ما يقارب من ربع مجموع التنوع البيولوجي العالمي، لذلك كان من المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي الحفاظ على المناطق الجبلية ونظامها الايكولوجي والعمل على تنميتها بشكل مستدام.

فقد أقر المجتمع الدولي بالأهمية الكبيرة للجبال في مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992، ادرك المجتمع المجتمع الدولي اهمية الجبال من خلال اعتماد الفصل الثالث عشر13 المعنون ب الادارة الايكولوجية الهشة: التنمية المستدامة للجبال، في جدول اعمال القرن الواحد والعشرون 21، مشددا على دورها في التنمية العالمية حيث ان الاعتماد على الفصل الثالث عشر 13 قد اثار عددا من المبادرات المتعلقة بالمناطق الجبلية بما في ذلك اعلان سنة 2002 سنة دولية للجبال من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة ثم بعد ذلك كانت هناك قمة جوهانسبورغ في جنوب افريقيا كآلية لتوضيح الاجراءات التنفيذية الخاصة بمخطط التنمية المستدامة للجبال.

العولمة وتغيير المناخ والهجرة الكبيرة نحو المدن والاماكن الاكثر حظا ادى الى الإهمال الكبير للأراضي الزراعية والغابية والسياحية في المناطق الجبلية، حيث ان هذه التغيرات أدت الى فقدان المعرفة الاصلية بالجبال ونظمها الايكولوجية ومنه ظهور تهديدات جديدة على هذه المناطق ونظمها مثل الكوارث الطبيعية وتدهور النظام الايكولوجي وفقدان التنوع البيولوجي بالإضافة الى ذلك الاثار

الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية التي تفرض على المنظومة الدولية ضرورة الحفاظ على المناطق الجبلية ونظمها البالغة الحساسية والهشاشة.

كل هذه التحديات تشكل قلق عالميا متزايدا وعلى الرغم من كل هذه التهديدات يبقى الرهان قائما من اجل ادارة البيئة الجبلية الهشة بما يوفر فرصا لمعالجة المشكلات.

هذا ما دفع بالسلطات العمومية في الجزائر الى ضرورة الانتباه لهاته المناطق والعمل على تنميتها وتفعيل خطط تسمح لها بالمرور من دوها كخزان للموارد الطبيعية الى دور نشط في التنمية رغم ما تزخر به الجبال من مخزون طبيعي هائل.

فرغم اهميتها الكبيرة الا انها لم تحظ بذلك للاهتمام بالجبال في محاولة منه الى تنميتها وحمايتها وتهيئتها حيث اصدر القانون رقم 04-03 المؤرخ في 23 يونيو 2004 والمتعلق بحماية المناطق الجبلية ضمن اطار التنمية المستدامة ثم اتبع هذا القانون ببعض المراسيم التي تشرحه وتنظم جوانب اخرى تهدف الى تحييد سبل تنمية والجبال.

وتتجلى اهمية الدراسة في اهمية موضوع البحث في حد ذاته فتنمية المناطق الجبلية تمثل اليوم تحديا كبيرا ومصدر قلق عالمي لما تمثله الجبال والمناطق الجبلية من اهمية كبيرة لحياة المجتمعات الجبلية والمجتمعات المحيطة بها والعالم ككل مما سرع الجود الوطنية والاقليمية والدولية في محاولة منها للنهوض بهذه المناطق والاستفادة من مواردها وحماية نظمها الايكولوجية الهشة والحساسة بشكل يضمن الاستدامة.

البحث في موضوع النظام القانوني للجبل ارتبط بالوصول الى مجموعة من الاهداف، تمثلت في البحث على جل النصوص القانونية التي تغطي هذا الجزء من المساحة، إضافة الى تحديد النشاطات والممارسات التي تقف امام استدامة النظام الايكولوجي الجبلي، اضافة الى تحديد مدى مصادقة المشرع الجزائري على الحركة التشريعية الدولي للنظام الجبلي.

ومن الاسباب التي دعت الى اختيار الموضوع علمية اكاديمية تتمثل في الاهمية العلمية لموضوع تنمية المناطق الجبلية حيث ان هذا الموضوع اصبح مصدر قلق عالمي ويتصدر أجندات التنمية وبرامجها

واستراتيجياتها على المستوى الوطني والاقليمي والدولي ويحظى بالكثير من الاهتمام الاكاديمي من طرف الباحثين في هذا المجال عبر مختلف المراكز والمعاهد العلمية والجامعات.

اضافة لوجود أسباب ذاتية وشخصية تتمثل في الميل للبيئة الجبلية وأنظمتها البالغة التنوع والتعقيد وما تحققه من مشاهد ثقافية غاية في الخصوصية، بالإضافة الى الرغبة في دراسة تجربة بلدي الجزائر في هذا المجال.

والبحث في النظام القانوني للجبل اعترته العديد من الصعوبات ولعلى ابرزها عدم توفر المراجع على مستوى الجامعة وعلى مستوى الجامعات الوطن التي بحثنا فيها، على مراجع تعالج الموضوع، اضافة الى ضيق الوقت مقارنة بأهمية الموضوع وتشعبه وقلة المعلومات المستسقاة مما وجب التدقيق فيها وعرضها بشكل منهجي يضمن افضل معالجة لموضوع البحث.

وانطلاقا مما سبق فان الموضوع يفرض البحث في الاشكالية التالية: فيم تمثل النظام القانوني للجبل على المستوى الدولي والقانون الجزائري؟

ولقد تم اتباع المنهج التحليلي لأجل الوقوف على تحليل جميع النصوص القانونية الدولية والوطنية للمناطق الجبلية في العالم والاقليم الجزائري، مع سرد جميع الاليات القانونية الوطنية والدولية للنظام الإيكولوجي الجبلي.

وللإجابة عن اشكالية موضوع المذكرة تم تقسيم العمل الى فصلين، في الفصل الأول تم عرض (النظام القانوني الدولي للجبل) ، وذلك من خلال التطرق الى الاستراتيجية الدولية لحماية المناطق الجبلية بالإضافة الى التطرق للآليات الدولية لحماية المناطق الجبلية.

اما الفصل الثاني فتم التطرق للنظام القانوني الداخلي للجبل في الجزائر ، وذلك من خلال التطرق الى الطبيعة القانونية للجبل، بالإضافة الى المؤسسات الوطنية للجبل.

الفصل الأول

النظام القانوني الدولي للجبل

تعد المناطق الجبلية مصدراً هاماً للموارد الطبيعية والثقافية والاقتصادية في العالم، وتمثل أهمية بالغة للبيئة والإنسان محمد الموسخ، مرجع سابق، ومع ذلك، فإن هذه المناطق معرضة للعديد من المخاطر البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وتحتاج إلى إدارة وحماية فعالة. ومن أجل ذلك، تم تطوير استراتيجية دولية لحماية المناطق الجبلية تهدف إلى الحفاظ على هذه الموارد الحيوية وتحسين جودة حياة السكان في هذه المناطق.

إن حماية المناطق الجبلية الدولية تخضع لمجموعة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تعزيز الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي وتحسين ظروف المعيشة للسكان المحليين في المناطق الجبلية. تهدف الاستراتيجية أيضًا إلى تعزيز الإدارة المستدامة للموارد وتعزيز التنمية المستدامة في المناطق الجبلية.

وسنتطرق في هذ الفصل الى معالجة الاستراتيجية الدولية لحماية المناطق الجبلية (المبحث الأول)، الآليات الدولية لحماية المناطق الجبلية (المبحث الثاني).

المبحث الأول: الاستراتيجية الدولية لحماية المناطق الجبلية

تعد الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة من بين المؤسسات التي تدعم وتعمل على تطبيق الاستراتيجية الدولية لحماية المناطق الجبلية، وتشجع الأمم المتحدة الحكومات والمجتمعات على تنفيذ الإجراءات اللازمة لحماية المناطق الجبلية وتعزيز التنمية المستدامة فيها، وتؤكد على أهمية تعاون الدول والمنظمات الدولية والمحلية في تحقيق أهداف الاستراتيجية.

اقترحت الجهة المنظمة لورشة العمل التي عقدت باليونسكو في الفترة الممتدة ما بين 23-24 يناير 2014، حول تأثيرات المناخ على المناطق الجبلية (برنامج اليونسكو الدولي للمياه) على المشاركين في تلك الورشة مشروع استراتيجية خدمات للمنظومة البيئية الجبلية وتغيير المناخ[1].

وقد تمت الاستفادة – عند اعداد المشروع–من العديد من الوثائق التي قدمها المشاركون في ورشة العمل.

يتم تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال العديد من البرامج والمشاريع المختلفة التي تهدف إلى تعزيز الإدارة المستدامة للموارد وتحسين جودة الحياة في المناطق الجبلية.

وتشمل هذه المشاريع تدريب السكان وتعتبر هذه الاستراتيجية جزءًا من مشروع اليونسكو حول تأثيرات تغير المناخ في المناطق الجبلية الرئيسية في العالم والبكرات المتعددة التخصصات لاستراتيجيات التكييف لإفريقيا، آسيا، وأمريكا اللاتينية وأوروبا.

وسيتم معالجة برنامج الامم المتحدة لحماية المناطق الجبلية (المطلب الأول)، و إلى واقع المناطق الجبلية في العالم (المطلب الثاني).

[1] – مندوبية ليبيا الدائمة لدى اليونسكو، libya-unesco.org.
2014-02/12- .http://www.libya-unesco.org-dyn تاريخ الولوج الى الموقع: 30 افريل 2023.

المطلب الاول: برنامج الامم المتحدة لحماية المناطق الجبلية

تعتبر المناطق الجبلية من اهم الاماكن الطبيعية التي تتميز بالتنوع البيئي الفريد والذي يجعلها موطنا للعديد من الكائنات الحية والنباتات النادرة ولكن في الوقت ذاته فإن هذه المناطق تواجه تحديات ومخاطر عديدة تؤثر سلبا على الحياة فيها وعلى النظم البيئية الموجودة بها.

لهذا السبب، أطلقت الامم المتحدة برنامجا[1] خاصا لحماية المناطق الجبلية، يهدف الى الحفاظ على التنوع البيئي والحفاظ على النظم الايكولوجية في هذه المناطق وذلك من خلال تعزيز الادارة المستدامة للموارد الطبيعية وتنمية المجتمعات المحلية وتعزيز الحوكمة البيئية فيها[2].

تتضمن اهداف البرنامج حماية التنوع البيولوجي في المناطق الجبلية، وتحسين ادارة الموارد الطبيعية في هذه المناطق، وتعزيز الصمود والمرونة في مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المناطق الجبلية، بما في ذلك التغيير المناخي والكوارث المحلية وتنمية المهارات الفنية والتكنولوجية للمنظمات والجماعات المحلية في المناطق الجبلية، يعتبر برنامج الامم المتحدة لحماية المناطق الجبلية جزءا من برنامج الامم المتحدة للبيئة والمنظمات الدولية المعنية بشؤون البيئة والتنمية المستدامة[3].

سنتناول في هذا المطلب التعرف على الاستراتيجية الدولية المطبقة لحماية المناطق الجبلية (الفرع الاول)، اضافة الى البرامج والمخططات (الفرع الثاني)، وسنعرف من خلال ذلك الى الفراغ التشريعي في (الفرع الثالث).

---

[1] – برنامج الامم المتحدة لحماية المناطق الجبلية هو برنامج عالمي يركز على حماية وادارة المناطق الجبلية والحفاظ على تنوعها البيولوجي والثقافي، يعمل البرنامج بالتعاون مع الحكومات والمنظمات والمجتمعات المحلية في المناطق الجبلية في جميع أنحاء العالم، بهدف تعزيز التنمية المستدامة وتعزيز قدرة الجماعات المحلية على ادارة مواردها الطبيعية بشكل فعال.

[2] – برنامج الامم المتحدة للبيئة 2022، رسالة من المديرة التنفيذية لبرنامج الامم المتحدة للبيئة، أنغر أندرين –وكيلة الامين العام للأمم المتحدة والمديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

تاريخ الولوج الى الموقع: 2023/03/14 ، https://www.unep.org-annualreport ، united Nation environment program.

[3]– الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA – برنامج الأمم المتحدة.

تاريخ الولوج الى الموقع: 2023/03/05https://www.ijea.org-alkadama International AtomicEnergy Agency

الفرع الأول: الاستراتيجية الدولية لحماية المناطق الجبلية

يهدف برنامج الامم المتحدة لحماية المناطق الجبلية الى تعزيز الادارة المستدامة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية في المناطق الجبلية، وتتمثل الاستراتيجية المطبقة في البرنامج تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التخطيط والتنمية وادارة الموارد الطبيعية في المناطق الجبلية.

كما يشجع البرنامج على تنمية الاقتصادات المحلية وتعزيز قدرات الجهات الحكومية المعنية لتحقيق اهداف البرنامج وتنفيذ الخطط الاستراتيجية المطبقة له[1].

تعتمد الاستراتيجية على تعاون وشراكة بين الحكومات المحلية والمؤسسات الاهلية والمنظمات الدولية لتحقيق الاهداف المشتركة لحماية وتنمية المناطق الجبلية[2]، حيث تتضمن استراتيجية برنامج الامم المتحدة لحماية المناطق الجبلية عدة عناصر وخطوات من اجل تحقيق اهدافها ومن اهم هذه العناصر:

1/ **تطوير خطط العمل المشتركة:** يتعاون برنامج الامم المتحدة مع الحكومات والشركاء المحليين لتطوير خطط العمل المشتركة لحماية المناطق الجبلية، وتتضمن هذه الخطط مجموعة من الانشطة والتدابير التي تستهدف المشكلات البيئية والاجتماعية والاقتصادية الموجودة في تلك المناطق.

2/ تعزيز الحوكمة المحلية: يعتمد برنامج الامم المتحدة على تعزيز الحوكمة المحلية في المناطق الجبلية، وذلك عن طريق تمكيين السكان المحليين من المشاركة الفعالة في صنع القرارات المتعلقة بتنمية تلك المناطق، وتشجيع الشفافية والمساءلة في ادارة الموارد الطبيعية وتوزيع الثروة بشكل عادل.

[1] – الجمعية العامة–الامم المتحدة، الدورة الستون، البند52 (هـ) من جدول اعمال، قرار اتخذته الجمعية العامة (بناء على التقرير اللجنة الثانية (A/60/488/Add.5)، 198/60 –التنمية المستدامة للجبل.

[2]– مندوبية ليبيا الدائمة لدى اليونسكو، مرجع سابق.

3/ تعزيز القدرة المؤسسية: يهدف برنامج الأمم المتحدة على تعزيز القدرة المؤسسية للحكومات والمؤسسات المحلية في المناطق الجبلية وذلك عن طريق توفير الدعم التقني والمالي والتدريب المناسب لتطوير القدرات والمهارات اللازمة لتحسين ادارة الموارد وتنمية الاقتصاد المحلي.

4/ تحسين التعاون الاقليمي: يشجع برنامج الامم المتحدة على تحسين التعاون الاقليمي بين الحكومات والشركاء في المناطق الجبلية، وذلك لتبادل الخبرات والمعرفة وتنسيق الجهود المشتركة في مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية [1].

الفرع الثاني: البرامج والمخططات

الجبال مصدر مهم للمياه والطاقة والتنوع البيولوجي علاوة على ذلك، فهي مصدر لموارد رئيسية مثل المعادن ومنتجات الغابات والمنتجات الزراعية والترقية، كنظام بيئي رئيسي يمثل البيئة المعقدة والمترابطة لكوكبنا، فإن البيئات الجبلية ضرورية لبقاء النظام البيئي العالمي، ومع ذلك، فإن النظم الايكولوجية للجبال تتغير بسرعة، فهي عرضة لتآكل التربة المتسارع، والانهيارات الارضية والفقدان السريع للموئل والتنوع الجيني، على الجانب الإنساني، هناك فقر منتشر بين سكان الجبال وفقدان المعرفة الاصلية نتيجة لذلك، تعاني معظم المناطق الجبلية في العالم من تدهور بيئي، ومن ثم، فإن الادارة السليمة لموارد الجبال والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعب تستحق اتخاذ إجراءات فورية.[2]

تم تضمين مجالين للبرنامج في هذا الفصل لمزيد من التفصيل في مشكلة النظم الايكولوجية الهشة فيما يتعلق بجميع جبال العالم:

- توليد وتعزيز المعرفة حول البيئة والتنمية المستدامة للنظم الايكولوجية للجبال.
- تعزيز التنمية المتكاملة للمستجمعات المياه وفرص المعيشة البديلة[3].

[1] – الجمعية العامة–الامم المتحدة، الدورة الستون، مرجع سابق.

[2] – الجمعية العامة، الامم المتحدة، الدورة السادسة والستون، التنمية المستدامة للجبال، سنة 11 اوت 2011، original:English.

[3] – Sustainable Mountain develepment، agenda21، chapter13، managing fragile Ecosystems:Sustainable Mountain development، CONVENTION ON BIOLOGICAL DIVERSITY. P 103

أولا– البرامج

– إجراء مسح لمختلف اشكال التربة والغابات واستخدام المياه والمحاصيل والموارد النباتية والحيوانية للنظم الايكولوجية الجبلية مع مراعاة عمل المنظمات الدولية الاقليمية القائمة.

– الحفظ على قواعد البيانات ونظم المعلومات وتوليدها لتسهيل الادارة المتكاملة والتقييم البيئي للنظم الايكولوجية للجبال مع مراعاة عمل المنظمات الدولية والاقليمية القائمة.

– لتحسين وبناء قاعدة المعارف البيئية الحالية للأراضي/ المياه فيما يتعلق بالتكنولوجيات وممارسات الزراعة والحفظ في المناطق الجبلية من العالم، بمشاركة المجتمعات المحلية.

– إنشاء وتعزيز شبكة الاتصالات وغرفة تبادل المعلومات للمنظمات القائمة المعنية بقضايا الجبال.

– تحسين تنسيق الجهود الاقليمية لحماية النظم الايكولوجية الجبلية الهشة من خلال النظر في الاليات المناسبة، بما في ذلك الصكوك القانونية الاقليمية وغيرها من الصكوك.

– لتوليد معلومات لإنشاء قواعد بيانات وأنظمة معلومات لتسهيل تقييم المخاطر البيئية والكوارث الطبيعية في النظم الايكولوجية للجبال.

أ– الانشطة المتعلقة بالإدارة

ينبغي للحكومات على المستوى المناسب، وبدعم من المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، أن تقوم بما يلي:

– تعزيز المؤسسات القائمة أو إنشاء مؤسسات جديدة على المستويات المحلية، الوطنية والاقليمية لإنشاء قاعدة معارف إيكولوجية متعددة التخصصات للأراضي / المياه بشأن النظم الإيكولوجية للجبال[1].

[1] – Sustainable Mountain develepment , op cit، P 106.

– تعزيز السياسات الوطنية التي من شأنها أن توفر حوافز للسكان المحليين لاستخدام ونقل التكنولوجيات الصديقة للبيئة وممارسات الزراعة والحفظ.

_ بناء قاعدة المعرفة والفهم من خلال إنشاء أليات للتعاون والتبادل المعلومات بين المؤسسات الوطنية والاقليمية العاملة في النظم الإيكولوجية الهشة[1].

_ تشجيع السياسات التي من شأنها أن توفر حوافز للمزارعين والسكان المحليين لاتخاذ تدابير الحفظ والتجديد.

– تنويع اقتصادات الجبال، من بين أمور أخرى، عن طريق إنشاء و/ أو تعزيز السياحة، وفقاً للإدارة المتكاملة للمناطق الجبلية.

_ دمج جميع أنشطة الغابات والمراعي والحياة البرية بطريقة نحافظ على أنظمة إيكولوجية جبلية محددة.

– إنشاء محميات طبيعية مناسبة في مواقع ومناطق تمثيلية غنية بالأنواع.

ب– البيانات والمعلومات

ينبغي للحكومات على المستوى المناسب، وبدعم من المنظمات الدولية والاقليمية ذات الصلة أن تقوم بما يلي:

- الحفاظ على تحليل وقدرات الرصد الخاصة بالأرصاد الجوية والهيدرولوجية والفيزيائية واقامتها، تشمل التنوع المناخي وكذلك توزيع المياه في مختلف المناطق الجبلية.
- بناء جرد الاشكال المختلفة للتربة والغابات واستخدام المياه والموارد الوراثية والمحاصيل والنباتات والحيوانات مع اعطاء الأولوية لأولك المعرضين لخطر الانقراض.

[1] –ibid، p 23.

- ينبغي حماية الموارد الوراثية في الموقع عن طريق الحفاظ على المناطق المحمية وانشاؤها وتحسين الزراعة التقليدية وأنشطة تربية الحيوانات وإنشاء برامج لتقييم القيمة المحتملة للموارد.
- تحديد المناطق الخطرة الأكثر عرضة للتعرية والفيضانات والانهيارات الارضية والزلازل والانهيارات الثلجية وغيرها من الاخطار الطبيعية.
- تحديد المناطق الجبلية المهددة بتلوث الهواء من المناطق الصناعية والعمرانية المجاورة[1].

ج- التعاون الدولي والاقليمي:

ينبغي للحكومات الوطنية والمنظمات الحكومية الدولية:

1. تنسيق التعاون الاقليمي والدولي وتسهيل تبادل المعلومات والخبرات بين الوكالات المتخصصة والبنك الدولي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمنظمات الدولية الاقليمية الاخرى والحكومات الوطنية ومؤسسات البحث والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تنمية الجبال.

2. تشجيع التواصل الاقليمي والوطني والدولي للمبادرات الشعبية وأنشطة المنظمات غير الحكومية الدولية والاقليمية المحلية العاملة في مجال تنمية، الجبال، مثل جامعة الامم المتحدة والمركز الدولي، ومعاهد جبال وودلاند للجبال، التنمية المتكاملة للجبال ورابطة الجبال، والجمعية الدولية للجبال الافريقية ورابطة جبال الانديز، الى جانب دعم تلك المنظمات في تبادل المعلومات والخبرات.

3. حماية النظام البيئي للجبال الهشة من خلال النظر في الاليات المناسبة بما ذلك الصكوك القانونية الاقليمية وغيرها.

د- الوسائل العلمية والتكنولوجية

[1] - Sustainable Mountain، development، op cit، p 25.

ينبغي للحكومات على المستوى المناسب، بدعم من المنظمات الدولية والاقليمية ذات الصلة، ان تعزز البحث العلمي وبرامج التطوير التكنلوجي، بما في ذلك الانتشار من خلال المؤسسات الوطنية والاقليمية ولاسيما في مجالات الارصاد الجوية والهيدرولوجية والغابات وعلوم التربة وعلوم النباتات.[1]

و– تنمية الموارد البشرية

ينبغي للحكومات على المستوى المناسب وبدعم من المنظمات الدولية والاقليمية ذات الصلة ان تقوم بما يلي:

- بدء برامج التدريب والارشاد في التكنولوجيات والممارسات الملائمة بيئيا التي تكون مناسبة للأنظمة الايكولوجية الجبلية.
- دعم التعليم العالي من خلال الزمالات والمنح البحثية للدراسات البيئية في الجبال ومناطق التلال، ولاسيما للمرشحين من سكان الجبال الاصليين.
- اجراء تعليم بيئي للمزارعين ولا سيما النساء، لمساعدة سكان الريف على فهم افضل للقضايا البيئية المتعلقة بالتنمية المستدامة للنظم الايكولوجية الجبلية.[2]

ثانيا: اهداف هذا المجال البرامجي

بحلول عام 2000 تطوير التخطيط المناسب لاستخدام الاراضي وادارتها لكل من الاراضي الصالحة للزراعة وغير صالحة للزراعة في مناطق مستمعات المياه التي تغذيها الجبال لمنع تآكل التربة وزيادة انتاج الكتلة الحيوية والحفاظ على التوازن البيئي.

- تعزيز الانشطة المدرة للدخل، مثل السياحة المستدامة، مصايد الاسماك، والتعدين السليم بيئياً، وتحسين البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، ولا سيما لحماية سبل عيش المجتمعات المحلية والسكان الاصليين.

[1]– Sustainable Mountain، development، op cit، p 30.

[2] – ibid P 40.

- تطوير الترتيبات التقنية والمؤسسية للبلدان المتضررة لتخفيف من أثار الكوارث الطبيعية من خلال تدابير الوقاية من المخاطر، وتقسيم المخاطر الى مناطق، وأنظمة الانذار المبكر، وخطط الاجلاء وامدادات الطوارئ[1].

كما ينبغي للحكومات على المستوى المناسب وبدعم من المنظمات الدولية والاقليمية ذات الصلة ان تقوم بما يلي:

- اتخاذ التدابير لمنع تآكل التربة وتعزيز انشطة مكافحة انجراف التربة في جميع القطاعات.
- انشاء فرق عمل او لجان لتنمية مستجمعات المياه، تكمن المؤسسات القائمة لتنسيق الخدمات المتكاملة لدعم مبادرات المحلية في تربية الحيوانات والغابات والبستنة والتنمية الريفية على جميع المستويات الادارية.
- تعزيز المشاركة الشعبية في ادارة الموارد المحلية من خلال تشريعات المناسبة.
- دعم المنظمات غير الحكومية والمجموعات الخاصة الاخرى التي تساعد المنظمات والمجتمعات المحلية في اعداد المشاريع التي من شأنها تعزيز التنمية التشاركية للسكان المحليين.
- توفير اليات في الحفاظ على المناطق المهددة التي يمكن ان تحمي الحياة البرية او تحافظ على التنوع البيولوجي او تعمل كمتنزهات وطنية.
- وضع سياسات وطنية من شأنها ان توفر حوافز للمزارعين والسكان المحليين لاتخاذ تدابير الحفظ واستخدام التكنولوجيات الصديقة للبيئة[2].

المطلب الثاني: واقع المناطق الجبلية في العالم

[1]- Sustainable Mountain development، op cit، P 33.

[2]- ibid، P 34.

تُعَد الجبال مخازنًا للتنوع البيولوجي على مستوى العالم، حيث توفر بيئات رأسية متنوعة للحياة التي لا يمكن رصدها إلا على بُعد آلاف الكيلومترات من خط العرض، تُوفِّر هذه التضاريس المتنوعة الناتجة عن الجاذبية فرصًا لتنوع إضافي في الحياة، مما يؤدي إلى وجود تنوع بيولوجي لا يُضاهى. إضافةً إلى ذلك، تُعَد الجبال موطنًا وملجأ للكائنات الحية، وتُرَكِّز نصف نقاط التركيز العالمية للتنوع البيولوجي في الجبال، حيث تُوفِّر سلعًا وخدمات حيوية للبشرية بأكملها، وتُمكِّن التنمية المستدامة على المستوى العالمي. تُحفِّز الجبال العالم على اتخاذ اقتصادٍ أكثر اخضرارًا، إلا أن تأمين هذه السلع والخدمات يُعرض للخطر بسبب الأنشطة البشرية. باعتبار الجبال مخازنًا للحياة، فهي تحمي العديد من مناطق التنوع البيولوجي في العالم وتعتبر أساسية في هذا العالم المتغير[1].

سيتم التحدث في هذا المطلب (الثاني) على الثروة النباتية (الفرع الاول) ، والى الثروة الحيوانية (الفرع الثاني)، اضافة الى السكان (الفرع الثالث).

الفرع الأول: الثروة النباتية الجبلية

اعتُبِرَت الجبال لفترة طويلة مركزًا رئيسيًا للتنوع البيولوجي، وقد استفاد الإنسان من هذا المركز في تلبية احتياجاته الحياتية واستخدام خدمات النظام البيئي، مثل الغذاء والألياف والموارد الوراثية والأخشاب وغيرها من منتجات الغابات الجبلية، تُمثِّل الغابات الجبلية نسبة 28% من الغابات على المستوى العالمي. فالجبال هي المصدر الأساسي للتنوع الجيني والتهجين للعديد من المحاصيل الزراعية الرئيسية في العالم، مثل الذرة الصفراء والذرة البيضاء والشعير والبطاطس. ولا تزال الجبال تلعب دورًا حيويًا في الحفاظ على التنوع الجيني اللازم للعديد من النباتات المهمة في الزراعة والصناعة الدوائية، بالإضافة إلى النباتات البرية ونباتات البستان ونباتات الزينة. ومع ذلك، لا تزال فرص استغلال الموارد

[1] – الجبال والتنوع البيولوجي اليوم الدولي للجبال، 2012، شعبة تقييم الغابات وادارتها وصونها –منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة–.

الجينية كنتاج لخدمات النظام البيئي الجبلي المستدامة تفتقر إلى مستوى معرفة كافٍ من قِبَل الإنسان، وتُعَد في حالة غير متطوُّرة حتى الآن[1].

إلا أن معرفتنا البشرية لاستغلال الموارد الجينية كجزء من خدمات النظام البيئي الجبلي المستدام لا تزال ضعيفة، وتحتاج إلى تطوير. يجب علينا أن ندرك أن الاستفادة المستدامة من هذه الموارد تتطلب مزيدًا من البحث والدراسة لفهم الفوائد الكامنة والتحديات المتعلقة بهذا الجانب. إن تعزيز المعرفة والتوعية بأهمية الحفاظ على التنوع البيولوجي في الجبال يعد خطوة أساسية نحو تحقيق التنمية المستدامة في هذه المناطق.

باختصار، الاستفادة المستدامة من الموارد الجينية في الجبال تعد تحديًا هامًا يتطلب التعاون العالمي والجهود المشتركة لحماية هذه المناطق الحيوية وتحقيق التوازن بين احتياجات الإنسان والحفاظ على التنوع البيولوجي الثمين الذي تحتضنه الجبال.

الفرع الثاني: الثروة الحيوانية

تحتضن جبال العالم بعضًا من أبرز المناظر الطبيعية، وتُعتبر موطنًا لمجموعات مميزة من الكائنات الحية، يتيح الانعزال وصعوبة الوصول إلى تلك المناطق حماية الأنواع والحفاظ عليها بشكل فعال. فعلى سبيل المثال، تستوطن الجبال العديد من الكائنات البرية مثل الإيل، والنسر، واللاما، وغيرها.

تعد الجبال بيئة مثالية للكائنات التي تتطلب ظروفًا خاصة للبقاء والازدهار، يوفر التضاريس المتغيرة والمساحات الوعرة والتضاريس الجبلية المختلفة بيئات متنوعة تتيح للكائنات الحية تكييفها وتطوير استراتيجيات بقاء فريدة، وبفضل هذا التنوع البيئي، تجد الكائنات البرية في الجبال ملاذًا آمنًا وموارد غذائية ومواطن تكاثر مناسبة.[2]

[1] – مندوبية ليبيا، مرجع سابق.

[2] – الجبال والتنوع البيولوجي، مرجع سابق.

بفضل الحفاظ على هذه المناطق الجبلية، يمكننا المحافظة على تلك المجموعات النسبية الفريدة من الكائنات والمساهمة في الحفاظ على التنوع البيولوجي في العالم. يتطلب ذلك التعاون المشترك بين الحكومات والمؤسسات البيئية والمجتمعات المحلية لتطوير استراتيجيات حماية فعالة للجبال وتعزيز التوعية بأهمية المحافظة على تلك المناطق القيمة.

باختصار، توفر جبال العالم بيئة استثنائية للكائنات الحية وتحتضن مجموعات مميزة من الأنواع. يجب علينا العمل سويًا لحماية هذه المناطق الحساسة والحفاظ على التوازن البيئي الذي توفره للحفاظ على التنوع البيولوجي.

الفرع الثالث: السكان

اقيمت السنة الدولية للجبال في عام 2002 استنادا الى الفصل 13 من جدول اعمال القرن 21، الذي يركز على المسائل المتعلقة بالجبال، والمكرسة لحماية النظم الايكولوجية الجبلية وتحسين الاوضاع المعيشية لسكان الجبال، وكانت السنة الدولية للجبال حافزا على اتخاذ اجراءات فعالة طويلة الاجل لتنفيذ الفصل الثالث عشر، وحققت الكثير بزيادة التوعية بأهمية الجبال للحياة، وضرورة تحسين البيئات الجبلية والاحوال المعيشية لسكان المناطق الجبلية.[1]

يتسبب التأثير البشري في سيطرة واسعة النطاق على المناطق الجبلية في تبدلات جذرية، وغالبًا ما تكون هذه التأثيرات غير قابلة للعكس. تؤثر الأنشطة البشرية بشكل كبير على المناخ العالمي، وبالتالي تؤثر على النظم البيئية في الجبال. يطبع التفاعل بين البشر والتنوع البيولوجي في الجبال التغيرات المناخية والعوامل الإقليمية، وقد استمر هذا التأثير لعدة قرون.

[1] – الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السادسة والستون، مرجع سابق.

وتُعد نظم الرعي التقليدية في المناطق الجبلية أمثلة كلاسيكية للإدارة المستدامة ومع ذلك، في العقود الأخيرة، أدى التعدين والتصنيع وكثافة الزراعة والسياحة، بالإضافة إلى النمو السكاني والهجرة المرتفعة نحو المناطق الجبلية، إلى استخدام المزارعين للأراضي غير الملائمة والضغط على الموارد الطبيعية للجبال.[1]

[1] – الجبال والتنوع البيولوجي، مرجع سابق.

المبحث الثاني: الاليات الدولية لحماية المناطق الجبلية

تهدف المنظمات الدولية المختلفة الى حماية المناطق الجبلية بشكل عام، وتتنوع هذه المنظمات في مجالات عملها ومناطق تغطيتها، حيث يوجد العديد من الآليات الدولية التي تهدف الى حماية المناطق الجبلية حول العالم، وتختلف هذه الآليات في مجالات عملها ونطاق تغطيتها وفيما يلي، ومن بين الآليات الدولية الرئيسية التي تعمل على حماية المناطق الجبلية، الاتفاقية الدولية لحماية الحياة البرية والمحميات الطبيعية، تأسست في عام 1973، وتهدف الى حماية الحياة البرية والمناطق الطبيعية الحساسة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المناطق الجبلية.[1]

ايضا الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر، تم ابرام هذه الاتفاقية في عام 1994، وهي تهدف الى مكافحة التصحر وتحسب ادارة الاراضي في المناطق الجافة والصحراوية، بما في ذلك المناطق الجبلية.[2]، والاتفاقية الدولية لحماية المياه المشتركة في المناطق الجبلية، تم ابرام هذه الاتفاقية في 2002، وتهدف الى حماية المياه المشتركة في المناطق الجبلية وتحسين ادارتها.

كما ان الخطة الاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة واستخدامها بطريقة مستدامة، تهدف الى تحقيق الاستدامة البيئية والحفاظ على التنوع الحيوي، وتشمل المناطق الجبلية في بعض بنودها[3]، والمعهد الدولي للتنمية المستدامة، يهدف الى تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئية، ويعمل على تعزيز الحفاظ على المناطق الجبلية في مختلف انحاء العالم.

تتعاون هذه الآليات والاتفاقيات الدولية مع الحكومات والمجتمعات المحلية والمنظمات البيئية والاكاديمية والافراد لتعزيز حماية المناطق الجبلية والحفاظ على التنوع البيولوجي وتوفير الخدمات البيئية الحيوية.

---

[1] – اتفاقية برن المتعلقة بحماية الحياة البرية والموائل الطبيعية الأوروبية، 19 سبتمبر 1979، coe.int ."coe.int.

[2] – مؤتمر الأطراف، لدورة الثالثة عشرة، اتفاقية مكافحة التصحر، أوردوس، الصين،6-16أيلول/سبتمبر2017، لبندان2(ب) و3(ج) من جدول الأعمال المؤقت.

[3] – نفس المرجع.

سندرس في هذا المبحث الوثائق الدولية لحماية المناطق الجبلية(المطلب الاول)، اضافة الى الآليات المؤسسية الدولية لحماية المناطق الجبلية (المطلب الثاني)

المطلب الاول: الوثائق الدولية لحماية المناطق الجبلية

المؤتمرات الدولية القانونية لحماية المناطق الجبلية تمثل جزءاً من جهود المجتمع الدولي للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة وتناقش هذه المؤتمرات القضايا المتعلقة بحماية المناطق الجبلية، وتتضمن تنظيم استخدامها وادارتها بطريقة تحفظ النظام الايكولوجي والثقافي والاقتصادي لهذه المناطق، وتهدف الى ضمان استدامتها للأجيال الحالية والمستقبلية.

تشهد هذه المؤتمرات مشاركة دول الاعضاء والمنظمات الدولية المعنية بحماية المناطق الجبلية، ويتم التوصل فيها الى توافق على السياسات والاجراءات اللازمة للحفاظ على هذه المناطق.

سيتم التطرق في هذا المطلب الى دراسة المؤتمرات الدولية لحماية المناطق الجبلية (الفرع الاول)، المنتدى العالمي الخامس لجبال العالم (الفرع الثاني)، والى اتفاقية حماية التنوع البيولوجي (الفرع الثالث).

الفرع الأول: المؤتمرات الدولية لحماية المناطق الجبلية

المؤتمرات الدولية لحماية المناطق الجبلية هي مناسبات دورية يتم فيها تنظيم المنتدى العالمي لحماية المناطق الجبلية، وهي منصة تجمع مؤسسات الدولية والمنظمات ذات الصلة والخبراء في المجالات المرتبطة بالجبال لمناقشة القضايا والتحديات التي تواجه المناطق الجبلية ولإيجاد الحلول والتوصيات التي تساعد في تحسين الوضع وحماية هذه المناطق.

ومن بين المؤتمرات الدولية الرئيسة التي تناولت هذا الموضوع يمكن ذكر:

– **المؤتمر الدولي الاول للمناطق الجبلية:** انعقد في فرنسا عام 1992، والذي عقد في اطار اليوم الدولي للجبال، وتم خلال المؤتمر التأكيد على اهمية حماية المناطق الجبلية وتعزيز التنمية المستدامة فيها.

–المؤتمر الدولي الثاني للمناطق الجبلية: عقد في بولونيا، ايطاليا عام 1997، والذي اتخذ قرارات هامة بشأن حماية المناطق الجبلية وتحسين ادارتها وتعزيز التنمية المستدامة في هذه المناطق[1].

– المؤتمر الدولي الرابع عشر للمناطق الجبلية: عقد في بانكوك، تايلاند عام 2019، والذي تمحور حول موضوع "التنمية المستدامة للمناطق الجبلية في عصر التغيرات المناخية" وتم من خلال المؤتمر مناقشة التحديات التي تواجه المناطق الجبلية في ظل التغيرات المناخية وتم تبادل الخبرات والمعرفة بين المشاركين.

تعد هذه المؤتمرات من اهم الاحداث الدولية التي تناقش قضايا حماية المناطق الجبلية وتساعد في تعزيز الحفاظ على هذه المناطق وتحسين ادارتها[2].

الفرع الثاني: المنتدى العالمي الخامس لجبال العالم

بدأ المنتدى العالمي الخامس لجبال العالم في شهر اكتوبر من عام 2019 بمدينة بيشكيك في قرغيزستان، وشارك فيه ممثلون عن اكثر من 80 دولة ومنظمة دولية، بهدف مناقشة قضايا حماية المناطق الجبلية والتحديات التي تواجهها، وتم تنظيم هذا المنتدى بالتعاون مع الامم المتحدة وحكومة قرغيزستان[3].

وتضمن فعاليات المنتدى العديد من المحاضرات والجلسات التفاعلية وورش العمل التي استعرضت قضايا مثل التغيرات المناخية وتأثيرها على البيئة الجبلية، وكيفية تعزيز السياحة المستدامة في المناطق الجبلية، وغيرها من القضايا ذات الصلة.

---

[1] – United nations environnement programme(UNEP). Montain protected Areas:Statusand trends unep-WCMC،cambridge،UK،2015.

[2]– International union for conservation of natur(IUCN)،Mountains and climate chang Aglobal concern،IUCN،Gland switzerland،2015.

[3] –المنتدى العالمي للمناطق الجبلية، موقع الانترنت: https:// www.unwto.org/ar/news/2019-10-11/2022 تاريخ الولوج الى الموقع : 2023/02/20

وتم التأكيد في المنتدى على اهمية حماية المناطق الجبلية وتوفير الدعم اللازم للمجتمعات الجبلية لتحسين جودة حياتهم ومستوى دخلهم، وتعزيز الاستدامة البيئية في المناطق الحيوية[1].

ويعد المنتدى العالمي الخامس لجبال العالم مكانا للتعاون والتواصل بين الدول والمؤسسات والخبراء المختصين في حماية وتنمية المناطق الجبلية. ويهدف الى ابراز اهمية المناطق الجبلية كمورد طبيعي وثقافي واقتصادي، وتعزيز الوعي الدولي بأهمية حمايتها وتنميتها بطريقة مستدامة.

يشار الى ان المنتدى العالمي الخامس لجبال العالم يعقد بشكل دوري، ويتم تنظيمه بالتعاون بين منظمة الامم والحكومات المتحدة للتنمية الصناعية المحلية والمؤسسات ذات الصلة في الدول المضيفة.

وبشكل عام، يمثل المنتدى العالمي الخامس لجبال العالم فرصة مهمة للحوار والتبادل بين العديد من الشركاء المعنيين بالحفاظ على المناطق الجبلية وتنميتها[2].

تعتبر هذه الفعالية فرصة مهمة للتأكيد على اهمية المناطق الجبلية وحمايتها، وللتعرف على أفضل السبل لإدارتها بشكل مستدام. ومن خلال الاستفادة من الخبرات والمعارف المتاحة في الفعاليات، يمكن للمشاركين تعزيز الشراكات وتبادل المعرفة لتحسين الادارة الجبلية وتحسين صحة النظم الايكولوجية وتعزيز التنمية المستدامة في المناطق الجبلية حول العالم.

الفرع الثالث: اتفاقية حماية التنوع البيولوجي

هي اتفاقية دولية تم التوقيع عليها في الخامس من يونيو1992 في ريو دي جانيرو، البرازيل وهي واحدة من اهم الاتفاقيات الدولية في مجال البيئة. ودخلت حيز التنفيذ في 29 ديسمبر 1993، تهدف

[1] – الجمعية العامة–الامم المتحدة، الدورة الستون، مرجع سابق.

[2] – تقرير حول المؤتمر الذي عقد في سلوفينيا، عام 2018،على موقع جبال العالم:

https://www.mountainwilderness.org/wp-content/uploads/2018/10/wmf5-report-web-pdf : تاريخ الولوج الى الموقع 2023/03/09

هذه الاتفاقية الى الحفاظ على التنوع البيولوجي، واستخدامه بشكل مستدام، وتوزيع الفوائد الناشئة عن الاستخدام العادل والمنصف للموارد الوراثية.

تتضمن الاتفاقية اجراءات لحماية النباتات والحيوانات والموائل الطبيعية، بما في ذلك المناطق الجبلية، كما تدعو الاتفاقية الى تعزيز التعاون الدولي لتحقيق اهدافهما، وتشجيع على تطوير برامج ومشاريع لحماية التنوع البيولوجي في البلدان الموقعة على الاتفاقية[1].

وقد تم تعديل الاتفاقية في عام 2010 في مؤتمر الاطراف العاشر الذي عقد في ناغويا، اليابان، لتضمن اهداف جديدة تتعلق بتقليل فقدان التنوع البيولوجي وتعزيز استخدامه بشكل مستدام[2].

ويشارك في الاتفاقية اكثر من 190 دولة، وتمثل هذه الاتفاقية احدى الجهود العالمية الهامة لحفظ التنوع الحيوي.

يجب الاشارة الى ان العديد من الدول الجبلية تشكل مصادر رئيسية للتنوع البيولوجي، وتتضمن المناطق الجبلية العديد من الانواع النباتية والحيوانية النادرة والمهددة بالانقراض، فإن حماية المناطق الجبلية والتنوع البيولوجي فيها تعتبر ذات اهمية قصوى.

لقد قدمت اتفاقية حماية التنوع البيولوجي خطوة هامة في حماية التنوع الحيوي في جميع أنحاء العالم. وبفضل هذه الاتفاقية، تم تحديد المعايير العالمية للحفاظ على الحياة البرية والبحرية والنباتية والحيوانية، ولضمان استدامة الموارد الطبيعية. يمكن أن يتحقق التوازن بين الحفاظ على البيئة وتلبية الاحتياطات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات[3].

[1]– الجبال والتنوع البيولوجي، مرجع سابق.

[2] – مؤتمر الأطراف، مرجع سابق.

[3] – الجبال والتنوع البيولوجي، مرجع سابق.

ان الالتزام باتفاقية حماية التنوع البيولوجي يعد أمرا حيويا في مجال الحفاظ على الكوكب وموارده الطبيعية، ويتطلب التعاون الدولي وتبادل المعرفة والتجارب لتحقيق الاهداف المشتركة ومن خلال جهودنا المشتركة، يمكننا أن نحمي التنوع الحيوي ونحافظ على البيئة الصحية للأجيال القادمة.

المطلب الثاني: الآليات المؤسسية الدولية لحماية المناطق الجبلية

تعد المناطق الجبلية من المناطق الجبلية من المناطق الخصبة والمهمة في العالم، اذ تحتوي على تنوع بيئي وحيوي فريد بشكل ثروة طبيعية هائلة. ولكن مع التطور الحضاري والزيادة السكانية، تزايدت الضغوطات على هذه المناطق وتعرضت للتدهور والتلوث والافراط في استغلال الموارد الطبيعية، مما أدى الى تداعيات بيئية سلبية وخسارة كبيرة للتنوع الحيوي.

و للحفاظ على المناطق الجبلية وتحقيق التنمية المستدامة فيها، تتطلب الامر ايجاد مؤسسات دولية تعمل على تقرير الحماية.

فالآليات المؤسسية تعد من أهم الادوات التي تمكن من الحفاظ على هذه المناطق وتحقيق استدامة الموارد الطبيعية فيها، من خلال تحديد السياسات والخطط والتشريعات اللازمة للحفاظ على التوازن البيئي وضمان الاستفادة المستدامة من الموارد الطبيعية ويتضمن ذلك أنشاء المناطق للحماية الطبيعية والمحميات الطبيعية، وادارتها بشكل فعال وتنظيم استخدام الموارد الطبيعية فيها.

كما تشمل الاليات المؤسسية أيضا انشاء الهيئات الادارية والمختصة بإدارة الموارد الطبيعية، وضمان استخدام الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة وفقا للمعايير البيئية العالمية[1].

باختصار، فإن الآليات المؤسسية هي الاطار الذي يمكن من خلاله حماية المناطق الجبلية والحفاظ على التنوع الحيوي وضمان استدامة الموارد الطبيعية فيها، ويمكن الاشارة الى عدة لجان ومنظمات تعنى بحماية المناطق الجبلية والحفاظ على الموارد الطبيعية فيها[2].

[1] –محمد علي برناوي، الحفاظ على البيئة الجبلية، الاليات المؤسسية والتحديات، مجلة البحوث الاجتماعية والانسانية، العدد 16، ص 108

[2] – محمد العربي العبدلاوي، الاليات المؤسسية للحفاظ على البيئة الجبلية في المغرب، مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، عدد 16.

سيتم معالجة هذا المطلب من خلال التطرق الى لجنة الموارد الطبيعية (الفرع الاول)، اضافة الى معهد الجبال(الفرع الثاني)، والى المركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال (الفرع الثالث).

الفرع الأول: لجنة الموارد الطبيعية

تأسست لجنة الموارد الطبيعية عام 1992، كجزء من اتفاقية الامم المتحدة للبيئة والتنمية المعروفة باسم اتفاقية ريو التي عقدت في ريو دي جانيرو في البرازيل. وتأسست اللجنة بهدف تعزيز الحفاظ على الموارد الطبيعية في المناطق الجبلية وتحسين جودة الحياة للسكان المحليين، وذلك من خلال الحفاظ على التنوع الحيوي وتحسين ادارة الموارد الطبيعية وتطوير الاقتصادات المستدامة في المناطق الجبلية، كما تعمل على تنفيذ السياسات والبرامج ومراقبتها لضمان تحقيق الاستدامة الشاملة في هذه المناطق. وتضم اللجنة ممثلين من الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والمهتمين بحماية الموارد الطبيعية في المناطق الجبلية. ومن بين مهام اللجنة تحديد الاولويات للعمل في المناطق الجبلية، وتعزيز التعاون والشراكات بين الحكومات والمؤسسات المعنية بحماية الموارد الطبيعية، وتطوير القدرات والتقنيات اللازمة لإدارة وحماية المناطق الجبلية والموارد الطبيعية. وتم تعيين اللجنة بوصفها المنتدى العالمي الرئيسي للتوصل الى حلول مشتركة لمشاكل المناطق الجبلية في جميع انحاء العالم[1].

الفرع الثاني: معهد الجبال

يعد معهد الجبال من المؤسسات الهامة التي تهتم بدراسة وحماية الجبال حول العالم. تأسس المعهد في عام 2003، بمبادرة من الاتحاد الدولي لجمعيات تسلق الجبال والتسلق الصخري.

[1] – وزارة حماية البيئة والموارد الطبيعية في الاتحاد الروسي، 1996، المناطق الجبلية في الجزء الاوروبي من روسيا: حالة التنمية ومشاكلها –تقرير وطني.

وتمت اقامته في مدينة بيرن السويسرية. ويهدف المعهد الى توحيد الجهود الدولية للحفاظ على الجبال وتشجيع استخدامها بطريقة مستدامة، وذلك من خلال تطوير الابحاث والتقنيات وتوفير التدريب والتعليم في مجال حماية الجبال[1].

يضم معهد الجبال فريقا متخصصا من الخبراء والمتطوعين في ذلك مختلف المجالات البيئية والاجتماعية، ويعمل على تحسين الحياة في المناطق الجبلية في العديد من البلدان حول العالم، بما في ذلك الصين، البيرو، نيبال، الهند، باكستان وغيرها.

يقوم المعهد بتنفيذ العديد من المشاريع والبرامج في المناطق الجبلية، من بينها:

- تعزيز الزراعة المستدامة في المناطق الجبلية، وتحسين ادارة الموارد الطبيعية في هذه المناطق.
- توفير التدريب والتعليم للسكان المحليين في المناطق الجبلية، وتعزيز الصمود والمرونة لهم.
- دعم المشاريع السياحية المستدامة في المناطق الجبلية، وتشجيع التنمية الاقتصادية المستدامة في هذه المناطق.
- تعزيز الوعي بأهمية المناطق الجبلية وحماية التنوع البيولوجي في هذه المناطق، وذلك من خلال اجراء الابحاث ونشر المعلومات.
- يعتبر معهد الجبال مرجعا هاما فب مجال الابحاث والتطوير العلمي في مجال حماية الجبال، ويقدم العديد من الخدمات المتخصصة للمنظمات والحكومات والافراد المهتمين بحماية الجبال.

ويعد المعهد أيضا مركزاً للتدريب والتعليم في مجال الجبال، حيث يقدم برامج متنوعة لتدريب الكوادر الفنية والادارية في مختلف القطاعات الحكومية والخاصة المرتبطة بالجبال[2].

[1] – المنتدى العالمي للجبال، 2000، أ مشروع الميثاق العالمي لسكان الجبال، 9يونيو 2000، شام بيري، فرنسا، www.forum-mondial-montagne.org/ouvangl.html.
تاريخ الولوج الى الموقع :2023/04/02

[2] – الجمعية العامة–الامم المتحدة، الدورة الستون، مرجع سابق.

باختصار، يمثل معهد الجبال هيئة رائدة في مجال بحوث الجبال وحمايتها على المستوى العالمي. يعمل المعهد على توفير المعلومات والادوات اللازمة لفهم اهمية الجبال ودورها في الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة، كما يعمل على تطوير السياسات والتدابير اللازمة لحماية الجبال ومواردها الطبيعية والثقافية. وبفضل الجهود التي يبذلها المعهد، تزداد الوعي بأهمية الجبال كمورد طبيعي وثقافي يجب حمايته، وتتم تحسين سبل الاستفادة منها بطريقة مستدامة وفي ظل ظروف صحية وأمنية ملائمة.

الفرع الثالث: المركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال

هو مؤسسة بحثية وتطويرية مقرها في كاثماندو، نيبال، وتعمل في مناطق الجبال حول العالم، يهدف المركز الى تعزيز التنمية المستدامة في المناطق الجبلية، وتحسين معيشة المجتمعات المحلية، وحماية البيئة الجبلية، يعمل المركز على تنفيذ مشاريع بحثية وتنموية في الجبال، وتقديم الدعم الفني والتدريب للحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية في المناطق الجبلية[1].

تأسس المركز عام 1983 على يد حكومات البلدان الجبلية في أسيا وهو يتلقى تمويلا من عدة مؤسسات دولية وحكومات لتمويل مشاريعه وبرامجه، كما يعمل المركز الدولي للتنمية المتكاملة لجبال العالم على مجموعة واسعة من المشاريع والبرامج البحثية والتنموية في المناطق الجبلية حول العالم. وتشمل انشطته تنفيذ مشاريع لحماية البيئية الجبلية وتحسين ادارة الموارد الطبيعية في الجبال، وتنمية الزراعة والحرف اليدوية والسياحة في المناطق الجبلية' وتعزيز الصحة والتعليم والمناصرة لحقوق المرأة في المجتمعات الجبلية.

وتتعاون المركز مع الحكومات والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية والجامعات والمجتمعات المحلية في المناطق الجبلية لتحقيق اهدافه وتنفيذ مشاريعه وبرامجه. ويتم تمويل المشاريع والبرامج عن طريق التبرعات والمنح المالية من مؤسسات وحكومات دولية ومحلية، بالإضافة الى الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات المحلية.

[1] – المركز الدولي للتنمية الجبلية المتكاملة، تاريخ الولوج الى الموقع: 2023/02/13
WWW4.UNFCCC.INT/SITES/NAPC/SupportPage/ICIMOD.ASPX

ويتميز المركز بخبرته الواسعة في مجال التنمية المستدامة في المناطق الجبلية، ويعتبر مرجعا مهما للحكومات والمنظمات والجامعات والمؤسسات الاخرى في هذا المجال. كما يعمل المركز على نشر الابحاث والدراسات والتقارير حول التنمية المستدامة في المناطق الجبلية، وتنظيم المؤتمرات وورش العمل والفعاليات الاخرى لتبادل المعرفة والخبرات في هذا المجال ويتضح لنا ان المركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال يلعب دورا هاما في دعم التنمية المستدامة في المناطق الجبلية حول العالم، ويعمل بشكل وثيق مع الحكومات والمنظمات والشركاء المحليين والدوليين لتطوير حلول مستدامة وفعالة للتحديات التي تواجه بالجبال[1].

الفرع الرابع: الرابطة العالمية لسكان الجبال

هي منظمة غير حكومية وتعد من الآليات المؤسسية التي تعمل على حماية وتطوير المناطق الجبلية وتحسين اوضاع سكانها. تضم الرابطة اعضاء من المجتمع المدني والحكومات والمنظمات الدولية، تأسست الرابطة العالمية لسكان الجبال في روما، ايطاليا، وتعمل على المستوى الدولي في جميع انحاء العالم، بهدف تعزيز الحفاظ على ثقافة وتراث الشعوب الجبلية وتعزيز مستويات المعيشة في تلك المناطق، كما تسعى الرابطة لتمثيل مصالح السكان الجبليين على المستوى الدولي وتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الجبلية وتتعاون الرابطة مع عدد من المؤسسات والجمعيات في مختلف أنحاء العالم لتعزيز الحفاظ على الثقافة والتنوع البيولوجي والاستدامة في المناطق الجبلية. وتقوم الرابطة بتنظيم العديد من الفعاليات والمؤتمرات الدولية وورش العمل لتعزيز الوعي بأهمية حماية المناطق الجبلية ودعم السكان الذين يعيشون فيها[2].

يمكن القول بأن الرابطة العالمية لسكان الجبال هي جهد دولي لتحسين الحياة في المناطق الجبلية ودعم المجتمعات المحلية للحفاظ على الثقافة والتراث والموارد الطبيعية في تلك المناطق. ويمثل عمل الرابطة تحدياً هاماً في مواجهة التحديات التي تواجه المناطق الجبلية والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم، مثل التغيرات المناخية والتدهور البيئي وضعف البنية التحتية والفقر المدقع ونقص الفرص الاقتصادية، ومن

[1] – المركز الدولي للتنمية الجبلية المتكاملة، مرجع سابق.

[2] .- https://www.mountainpartnership.org/who-we-are/aboute-u s 2023/02/05 تاريخ الولوج الى الموقع

خلال التعاون والشراكات المستمرة مع مؤسسات اخرى والمجتمعات المحلية، يمكن تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الجبلية والحفاظ على التراث والثقافة والموارد الطبيعية في تلك المناطق[1].

الرابطة العالمية لسكان الجبال هي منظمة تهتم بحقوق سكان الجبال تعمل على تحسين حياتهم وظروفهم المعيشية والبيئية، وتشجع على التنمية المستدامة للمناطق الجبلية في جميع انحاء العالم. وتتبنى مبادئ التعاون والشراكة مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الاكاديمية والدولية لتحقيق أهدافها، وتعد الرابطة مصدرا هاما للبحث والدراسة وتبادل المعرفة والخبرات حول قضايا الجبال. وهذا يعكس اهمية هذه المنظمة العالمية في الحفاظ على هذه المناطق الحيوية وحقوق سكانها.

الفصل الثاني

النظام القانوني الداخلي للجبل في الجزائر

[1] – اليوم الدولي للجبال 2012، شعبة تقييم الغابات وادارتها وصونها، منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة website: www.fao.org/fprestry/internationalmountainday تاريخ الولوج الى الموقع: 2023/02/15

تعد الجبال في الجزائر مناطق ذات خصوصية قانونية حيث يتم تطبيق نظام قانوني خاص بها ويتضمن هذا النظام العديد من التشريعات والانظمة التي تهدف الى حماية هذه المناطق والحفاظ على مواردها الطبيعية والثقافية.

ونص الدستور الجزائري على ضرورة حماية البيئة والتراث الثقافي والتاريخي والمعماري للجبال، وذلك من خلال تبني سياسات وبرامج وأنظمة تحمي هذه المناطق. تعمل الحكومة الجزائرية على تطوير تشريعات تضمن حماية الجبال وتصدي للأنشطة غير المشروعة التي تؤثر على هذه المناطق، مثل التعدي على الموارد الطبيعية والتلوث والتدمير البيئي.

ومن الأنظمة القانونية التي تطبق في الجبال الجزائرية قانون الغابات والمراعي والصيد البحري، والقانون المتعلق بالحفاظ على المناطق الطبيعية والثقافية والسياحية.

وبشكل عام، تسعى الجزائر إلى تعزيز التشريعات والأنظمة القانونية التي تضمن حماية المناطق الجبلية والمحافظة على تنوعها البيولوجي والثقافي والتاريخي والأثري.

ونتناول في هذا الفصل الطبيعة القانونية للجبل في (المبحث الأول)، المؤسسات الوطنية للجبل (المبحث الثاني).

المبحث الاول: الطبيعة القانونية للجبل

تعتبر الجبال في الجزائر من المناطق الطبيعية الهامة والتي تتمتع بخصائص ومواصفات قانونية مختلفة عن المناطق الأخرى. تعتبر الجبال بمثابة موروث طبيعي للشعب الجزائري، وذلك نظرًا لمناظرها الخلابة والأنشطة السياحية المختلفة التي تحظى بشعبية كبيرة.

تتميز الجبال في الجزائر بطبيعتها الوعرة والصعبة، وبالتالي تتطلب اتخاذ إجراءات قانونية محددة لحمايتها. من بين هذه الإجراءات القانونية هو تحديد النطاق الجغرافي للجبال وتعريف الأنشطة المسموح بها داخلها، بما في ذلك المناطق المحمية الطبيعية[1].

وفيما يتعلق بالنظام القانوني الداخلي للجبل في الجزائر، فإنه يتألف من مجموعة من القوانين واللوائح التي تهدف إلى حماية هذه المناطق الطبيعية والتأكد من استغلالها بطريقة مستدامة ومتوازنة.

ويشمل هذا النظام القوانين المتعلقة بالحفاظ على التنوع الحيوي وحماية الموارد الطبيعية، والحفاظ على الجمالية الطبيعية للمنطقة. يتمثل الهدف الأساسي للنظام القانوني الداخلي للجبل في الجزائر في الحفاظ على البيئة الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة.

وذلك من خلال تحديد الأنشطة المسموح بها داخل الجبال وضمان تنفيذها بطريقة تحافظ على البيئة الطبيعية وتساهم في الحفاظ على الهوية الثقافية والتراثية للمنطقة. لذلك، وضع المشرع قوانين خاصة لتحديد طبيعتها القانونية وحمايتها. ومن بين هذه القوانين يأتي القانون رقم 03-04[2] الذي يقدم تعريفًا شاملاً للمناطق الجبلية ويحدد حقوق وواجبات السكان والجهات الحكومية والخاصة في هذه المناطق.

[1] – وفاء مجيطنة "السياحة الجبلية كوجه للسياحة البيئية المستدامة في الجزائر، العوائق والافاق"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة ابو القاسم سعد الله-الجزائر2-، العدد الاول، (المجلد 10، فيفري 2022)، ص 10.

[2] – قانون رقم 04-03 مؤرخ في 23 يونيو سنة 2004، يتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، ج ر عدد 41، سنة 2004.

ويساعد هذا القانون على حماية المناطق الجبلية من التدهور والتخريب والتنمية غير المستدامة، ويسهم في تعزيز التنمية المستدامة في هذه المناطق.

عليه، سيتم معالجة التنصيص القانوني للجبل في (المطلب الأول)، وفي (المطلب الثاني)، يتم التطرق إلى خصائص المناطق الجبلية والعناصر التي تميزها.

المطلب الاول: تعريف الجبل

تتعرف التشريعات البيئية في الجزائر على النظام الإيكولوجي الجبلي بطريقة مختلفة عما هو معتاد في مناطق أخرى، حيث يتم تحديده وفقًا للمجال والأرض التي يغطيها. يتضمن قانون الجبل الجزائري 04-03 تعريفًا شاملاً للمناطق الجبلية، والتي تشمل جميع المساحات التي تزيد عن 600 متر فوق سطح البحر.

وبموجب هذا القانون، تشمل المناطق الجبلية في الجزائر العديد من المناطق الطبيعية، بما في ذلك السهول الجبلية والمرتفعات الجبلية والوادي الجبلي والمناطق الصخرية الجبلية والغابات الجبلية والأنهار الجبلية والمناطق الصحراوية الجبلية.

وسنتطرق (أولاً) إلى تعريف المناطق الجبلية كنظام إيكولوجي، و(ثانياً) إلى تعريف المناطق الجبلية وفقًا للقانون 04-03.

الفرع الاول: تعريف المناطق الجبلية كنظام ايكولوجي

تتخذ الانظمة الايكولوجية على مسمياتها وفقًا للطبيعة المادية والفيزيائية والفوائد الايكولوجية داخل النظام البيئي. وبالإضافة إلى الأنظمة الايكولوجية الأخرى، يوجد النظام الايكولوجي الجبلي الذي يضم مجموعة هائلة من التنوع البيولوجي النباتي والحيواني المعروف[1].

[1] – بوراس، رمضان، مجالات حماية التنوع البيولوجي في التشريع الجزائري، جامعة أحمد أدرار مخبر الدراسات الأفريقية للعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية المصدر: الحوار الفكري، (المجلد 12)، العدد 12 ، 31 ديسمبر 2017 ، ص 8.

تعرف المناطق الجبلية كنظام ايكولوجي على أنها مناطق ترتفع بشكل كبير عن مستوى سطح البحر وتتميز بمناخ بارد وجاف وعادةً ما تكون غنية بالنباتات والحيوانات البرية الخاصة بهذه المنطقة.

تختلف الجبال في مستوياتها العالية والمنخفضة وتختلف أيضًا في المناخ والبيئة الطبيعية الأخرى التي تؤثر على الحياة في هذه المناطق، تشتمل المناطق الجبلية على مجموعة متنوعة من النظم الايكولوجية مثل الغابات الجبلية والمروج العالية والصحاري الجبلية والمناطق الصخرية الجبلية والأنهار والينابيع الجبلية.

تتميز هذه المناطق بوفرة المياه النقية التي تنبع من الينابيع والأنهار الجليدية والثلوج المذابة، والتي توفر بيئة مثالية للحياة النباتية والحيوانية المتنوعة[1].

من المهم الحفاظ على المناطق الجبلية والحفاظ على تنوع الحياة النباتية والحيوانية فيها، حيث يوجد العديد من النباتات والحيوانات النادرة والمهددة بالانقراض في هذه المناطق. كما تعتبر المناطق الجبلية أيضًا مناطق حيوية مهمة لتوفير المياه والغذاء للمناطق المحيطة بها وللحفاظ على التوازن البيئي في المنطقة بشكل عام.

الفرع الثاني: تعريف المناطق الجبلية حسب القانون 04-03

"قانون الجبل رقم 04-03 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة الصادر في 23 جوان 2004، وهو قانون جزائري يتناول الجبال ويحدد النطاق التدخل البشري والنشاطات الاقتصادية في هذه المناطق.

ويعتبر هذا القانون الأساسي والمرجع التشريعي الذي يهتم بهذه المناطق الهشة وذات المقومات الطبيعية الهامة في المجال الفلاحي، الموارد المنجمية، الخزانات المائية، أماكن الترفيه والراحة، والسياحة[2].

[1] – mountain environments and communities by j.b Allchin and M.j. lambert .

[2] – خفاش نبيلة، طريق مسعودة، "التنمية المستدامة للمناطق الجبلية في الجزائر "، مجلة القانون الدولي والتنمية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مخبر الحوكمة وعصرنة المانجمينت العمومي، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، القطب الجامعي بالقليعة، تيبازة، الجزائر، مخبر الدراسات والبحث حول الاقتصاد الرقمي، العدد 01 (المجلد 10، جوان، ص 06.

ويتضمن القانون تعريفًا للمناطق الجبلية وفقًا للمادة 2 من القانون، وينص التعريف على النحو التالي: "هي كل الفضاءات المشكلة من سلاسل و/أو من كتل جبلية، والتي تتميز بخصائص جغرافية كالتضاريس والعلو والانحدار، وكذا كل الفضاءات المجاورة لها والتي لها علاقة بالاقتصاد وبعوامل تهيئة الاقليم وبالأنظمة البيئية للفضاء الجبلي المقصود، والتي تعد بدورها مناطق جبلية"[1].

تحدد المناطق الجبلية بالمعايير الطبيعية الآتية: الارتفاع عن سطح البحر الذي يزيد عن 800 متر، الانحدار السطحي الذي يتجاوز 25٪، التعرض للرياح والثلوج والأمطار بطريقة تجعل الموارد الطبيعية والنظم الايكولوجية هشة وحساسة، وجود نوعية من التربة والصخور والمياه والنباتات والحيوانات تميزها عن غيرها من البيئات الأخرى.

ويتضمن القانون العديد من الإجراءات والضوابط الخاصة بالنشاطات البشرية في المناطق الجبلية، ويتطلب المحافظة على الجبال ومواردها الطبيعية والحفاظ على الثروة الحيوانية والنباتية وتعزيز الاستدامة البيئية في هذه المناطق. وبصفة عامة، فالجبال هي مناطق حساسة ايكولوجياً وتعتبر بيئات هامة تدعم العديد من النظم الايكولوجية والثقافات التقليدية والأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالموارد الطبيعية مثل الزراعة والثروة الحيوانية والسياحة البيئية[2].

وتميزت المناطق الجبلية بعدة خصائص تجعلها مصدر اهتمام، فهي توفر بيئة مختلفة وفريدة من نوعها تحوي تنوعًا بيولوجيًا عاليًا وتعتبر مصدرًا للمياه والهواء النقي، بالإضافة إلى دورها الحيوي في تقليل تأثير الكوارث الطبيعية مثل الانزلاقات التربية والفيضانات. وتشكل الجبال أيضًا عائقًا طبيعيًا لانتشار الأمراض والآفات.

[1] – المادة 02، من قانون رقم 04-03، مرجع سابق.

[2] – وفاء مجيطنة "السياحة الجبلية كوجه للسياحة البيئية المستدامة في الجزائر، مرجع سابق، ص20

ومع ذلك، يجب التأكيد على أن أي تدخل واستغلال للجبال يتطلب احترام الموارد الطبيعية وحمايتها من التدهور والتلوث والاستنزاف. ويتطلب ذلك تقييمًا شاملاً للتأثير البيئي والاجتماعي والاقتصادي لأي نشاط في المناطق الجبلية".

المطلب الثاني: خصائص المناطق الجبلية

تشكل المناطق الجبلية في الجزائر نسبة 4% فقط من المساحة الإجمالية للبلاد[1]، ولكنها تتميز بتنوعها الفريد وموروثاتها الثقافية والطبيعية البارزة. يحتوي الوسط الجبلي الجزائري على تراث طبيعي وثقافي وبشري فريد، مما يجعله يتميز بخصائص فريدة لا تتوفر في أي أنظمة إيكولوجية أخرى، وبناءً على ذلك، سيتم البدء في معالجة الخصائص الطبيعية للجبال (الفرع الاول)، وأما بالنسبة للخصائص البشرية، سيتم التطرق إليها في (الفرع الثاني) ، ودراسة أهمية الحفاظ على هذا الموروث الثقافي والتاريخي الفريد.

الفرع الأول: الخصائص الطبيعية

يمكن تعريف الخصائص الطبيعية للجبال بأنها السمات والميزات الطبيعية التي تميز هذه المناطق الجغرافية الوعرة. وتتضمن العوامل المناخية والجيولوجية والتضاريسية والنباتية والحيوانية.

أولا: التنوع الشكلي "السطح"

تتميز الكتل الجبلية بارتفاعات تتعدى غالبيتها 600 مترًا وتتضمن وديانًا سحيقة يغمرها الماء في كثير من الأحيان.

تكون هذه الوديان مجاري للأودية، والتي قد تحتوي على شلالات متعددة نظرًا للانحدار الشديد. وليس هذا فقط، بل تتعرض بعض القمم الجبلية لتغيرات جيومرفولوجية بفعل عوامل التعرية مثل الماء والرياح والحرارة.

[1] الجزائر هي أكبر دولة في إفريقيا من حيث المساحة. وفقًا للبيانات المتاحة حتى عام 2021، يُقدر إجمالي مساحة الجزائر بحوالي 2.38 مليون كيلومتر مربع. هذه المساحة تجعل الجزائر تحتل المرتبة العاشرة عالميًا من حيث المساحة.

وتتزايد جاذبية هذه المناطق بوجود بحيرات عذبة، مثل بحيرة تامزقيدة في ولاية جيجل وبحيرة تي كجدة في ولاية البويرة، ويتجمد الماء في هذه البحيرات خلال فصل الشتاء، ما يشكل عاملًا إضافيًا يجذب العديد من السياح المحليين وغيرهم[1].

ثانيا: التنوع الهيد وغرافي

يتميز التنوع الهيد وجرافي للجبال بالعديد من الخصائص المميزة التي تجعلها تلعب دورًا هامًا في تنظيم مجاري المياه وتوفير الموارد المائية الحيوية للكائنات الحية.

ففي الجبال يمكننا العثور على الأنهار والأودية والشلالات والبحيرات، وكل منها يمتلك خصائص فريدة تجعله مصدرًا ثمينًا للمياه والحياة البرية[2].

ويتميز التنوع الهيد وجرافي للجبال في الجزائر بمجموعة متنوعة من السدود والبحيرات الصناعية والتجمعات المائية الأخرى، والتي تعد مصدرًا هامًا لتزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب وللاستخدامات الزراعية والصناعية. وتعتبر هذه الخصائص الهيدروجرافية المتنوعة للجبال جزءًا من الموروث الطبيعي الذي يجب الحفاظ عليه وحمايته من التدهور والتلوث والاستنزاف.

ثالثا: التنوع المناخي

تتميز الجزائر بتنوع مناخي كبير بفضل موقعها الجغرافي الذي يجعلها تتأثر بالتيارات الهوائية القادمة من الصحراء الكبرى والبحر المتوسط.

ويتجلى هذا التنوع المناخي بشكل واضح في الجبال في الجزائر، يمكن العثور على مناطق جبلية بمناخ متوسطي معتدل ورطب، بينما تتواجد مناطق جبلية أخرى بمناخ صحراوي جاف وحار.

تتسم الجبال الجزائرية بفصول شتاء باردة وصيف حار، مما يجعلها وجهة مثالية للسياحة الشتوية والصيفية على حد سواء، تُعتبر المرتفعات الجبلية في الجزائر مصدرًا هامًا للمياه الجوفية والأودية، حيث

[1] – وفاء مجيطنة ، مرجع سابق، صفحة 25.

[2] – المرجع نفسه

تتكون العديد من الأنهار والشلالات الجزائرية في الجبال وتلعب دورًا مهمًا في تزويد المناطق القريبة بالمياه الصالحة للشرب والري.

ومن بين الجبال الجزائرية التي تتميز بتنوع مناخها، تبرز جبال الأوراس، حيث تتواجد بها مناطق صحراوية وجبلية بمناخ متوسطي معتدل، كما تتداخل فيها المرتفعات الصحراوية القاحلة مع الجبال، وتُعتبر هذه المناطق وجهة سياحية مشهورة في الجزائر[1].

رابعا: الغابات

تعتبر الغابات الجبلية من أهم النظم الإيكولوجية في الجزائر، وتشكل جزءًا أساسيًا من الموروث الطبيعي للبلاد، تحتل الغابات الجبلية مساحات شاسعة في الأطلس الوسطى والشرقي والكبير وتكوّن بيئة طبيعية متميزة، وتعد مصدرًا مهمًا للثروة الحرجية والحيوانية والنباتية.

تتميز الغابات الجبلية في الجزائر بتنوعها الكبير في الأنواع النباتية والحيوانية، حيث يتميز كل نوع بخصائصه الفريدة التي تتناسب مع ظروف الموقع والمناخ، كما توجد في الغابات الجبلية بعض الأشجار التي تعد نوعية وفريدة من نوعها، مثل شجرة القرم والأرز الأطلسي.

وتشكل الغابات الجبلية في الجزائر مأوى للحيوانات البرية مثل الغزلان والأرانب والخنازير البرية، والطيور مثل النسر الذهبي والعقاب، كما تشكل هذه الغابات مصدرًا هامًا للمياه الجوفية وتساهم في الحفاظ على التنوع الحيوي والاستدامة البيئية.

[1] – وفاء مجيطنة ، مرجع سابق، صفحة 25.

وقد حدد يوم 11 ديسمبر يومًا دوليًا للجبال والغابات الجبلية وفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في عام 2011[1].

خامسا: التنوع البيولوجي (الحيواني والنباتي)

تعدّ حفظ التنوع البيولوجي من أهم الأسس التي أسّس عليها القانون الجزائري الخاص بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، فكل تدخّل يمارس على أي من أصناف التنوع الحيوي، سواء النباتات أو الحيوانات، يُعدّ اعتداءً على النظام البيئي بأكمله.

وتتميز الجزائر بتنوّع مثير في المناطق الجغرافية والمناخات، فتتراوح مناخاتها بين المناطق الرطبة في الشمال والجافة في الجنوب[2]، ما يساعد على تكوّن تنوع إحيائي فريد في المناطق الجبلية، وهذا التنوع الإحيائي يتمتع بحماية خاصة، حيث يتواجد العديد من المحميات الطبيعية في الجزائر، وتُقدّر عددها بـ11 محمية تحتوي على تنوع إحيائي ثري[3].

وتتضمن هذه المحميات الطبيعية مناطق مثل حديقة تازة، وحديقة تلمسان، حديقة جبال قبائلية، حديقة ببومرداس، حديقة الأوراس الكبير، وغيرها، تُعَدّ هذه المحميات مواطن حيوية للعديد من الأنواع النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض، وتُعتبر ملاذًا آمنًا لها للحفاظ على استدامتها وتوازنها البيئي[4].

يتميز الوسط الجبلي في الجزائر بإرث مميز، إضافةً إلى الموروث الطبيعي، وهو الموروث البشري.

الفرع الثاني: خصائص بشرية

[1] – تأسست منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في عام 1945، تأسست المنظمة بهدف تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز التنمية الزراعية في جميع أنحاء العالم. منذ تأسيسها، تعمل على تعزيز التعاون الدولي في مجال الزراعة والأغذية وتنفيذ برامج ومشاريع تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الزراعي. تعتبر جزءًا من الأمم المتحدة ومقرها الرئيسي في روما، إيطاليا.

[2] – بوراس رمضان، مرجع سابق، ص 12.

[3] – مرجع نفسه، ص 12

[4] – وفاء مجينطة، مرجع سابق، ص 26.

يعتبر الموروث البشري جزءًا أساسيًا من الهوية الثقافية لأي منطقة، والجبال في الجزائر ليست استثناءً، إن الحياة الجبلية في الجزائر قد ابتكرت طرقًا مميزة للتكيف مع الظروف الصعبة للحياة في هذه البيئة القاسية، وقد تم اتخاذ عدد من الخصائص البشرية التي تعبر عن هذا التكيف بصفة خاصة. يشمل الموروث البشري للجبال في الجزائر التراث اللغوي والأدبي والمعماري والحرفي والديني والاجتماعي والموسيقي والرقص، والتي تعبر جميعها عن الحياة الجبلية وتراثها وثقافتها المميزة[1].

أولا: التنوع التقليدي في مجال الصناعة والعادات الثقافية

تتميز منطقة القبائل والأوراس بأنشطة تقليدية ذات طابع صناعي وثقافي، حيث تحتفل المنطقة ببداية كل موسم فلاحي يوافق بداية السنة الأمازيغية ودخول فصل الربيع، كما تشتهر المنطقة.

بالأواني الطينية والخشبية وحياكة الزرابي والملابس الصوفية الملونة.

ثانيا: التنوع التاريخي والاثري

تبرز جبال الجزائر بقيمتها التاريخية المعترف بها، إذ توجد في العديد من المناطق أثار تاريخية تشهد على فترات متعاقبة من تاريخ الجزائر، بداية من نقوش الطاسيلي في العصر ما قبل التاريخ وقلعة بني حماد في العصور الوسطى، ولا يزال الشعب الجزائري يستذكر بطولاته في مواجهة الاستعمار الفرنسي في حقبة الاستعمار الحديثة.

ثالثا: التنوع الاقتصادي

تتميز جبال الجزائر بتنوع اقتصادي مهم، فهناك العديد من الأنشطة الاقتصادية التي تتم في المناطق الجبلية وتساهم في النمو الاقتصادي للبلاد، ومن أبرز هذه الأنشطة الزراعة، حيث يتم زراعة

[1] – وفاء مجينطة، مرجع سابق، ص 26

العديد من المحاصيل مثل الحبوب، الزيتون، الخضروات والفواكه، كما تشتهر بعض المناطق بتربية المواشي وصيد الأسماك.

وبجانب الزراعة، تعتبر الصناعة من الأنشطة الهامة في المناطق الجبلية، حيث يتم تصنيع العديد من المنتجات المحلية اليدوية مثل الأواني الخزفية والزرابي والملابس التقليدية وغيرها. كما تتميز بعض المناطق الجبلية بالموارد المعدنية مثل الذهب، الفضة ، الرصاص والزنك.

وتشكل السياحة أيضا جزءا هاما من التنوع الاقتصادي في الجبال الجزائرية، حيث يقصدها السياح للاستمتاع بالطبيعة الخلابة والأنشطة الرياضية والترفيهية مثل الرحلات الجبلية وركوب الخيل والتزلج والتخييم. ويعد جذب السياح أيضا مصدر دخل للمناطق الجبلية، حيث تتوفر فيها العديد من المرافق السياحية مثل الفنادق والشاليهات والمطاعم التي تستقبل السياح.[1]

المطلب الثالث: تصنيف المناطق الجبلية

تصنيف المناطق الجبلية وتنظيمها ضمن القوانين الجزائرية يأتي بغرض حماية البيئة الطبيعية والتنمية المستدامة في هذه المناطق.

كما يساعد على تنظيم استغلال الموارد الطبيعية والمحافظة عليها لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الجبلية، وذلك من خلال تعزيز الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالجبال مثل السياحة الجبلية والفلاحة والصناعات التقليدية والحرفية، وتوفير فرص عمل للسكان المحليين والحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي للمنطقة، لذلك أخذ المشرع الجزائري تنظيم الكتلة الجبلية من ضمن إهتماماته وذلك من خلال إصدار مراسيم وقوانين بموجبها يتم تسيير الكتلة الجبلية.

ولهذا سنتطرق لدراسة تصنيف المناطق الجبلية في (الفرع الاول) ، والى الاجراءات المتبعة لتصنيف هذه المناطق في (الفرع الثاني).

[1] – وفاء مجينطة، مرجع سابق، ص 27.

الفرع الاول: التصنيف

يعد القانون 04-03 هو النص القانوني الرئيسي الذي ينظم المناطق الجبلية في الجزائر. ويتضمن هذا القانون تصنيفاً للمناطق الجبلية بناءً على عدة معايير[1] منها:

الارتفاع: تشمل هذه المناطق الجبلية التي يتجاوز ارتفاعها 800 متر فوق مستوى سطح البحر.

– النسبة المئوية للانحدار: تشمل هذه المناطق الجبلية التي يتراوح انحدارها بين 30% و60%.

– التربة: تشمل هذه المناطق الجبلية التي تحتوي على تربة خصبة وتصلح للزراعة.

– الموارد المائية: تشمل هذه المناطق الجبلية التي تحتوي على موارد مائية هامة مثل الأنهار والينابيع.[2]

ويتم تصنيف المناطق الجبلية إلى ثلاث فئات رئيسية وفقاً لهذه المعايير، وهي:

– المناطق الجبلية العالية: وتشمل المناطق التي يتجاوز ارتفاعها 1.200 متر فوق مستوى سطح البحر.

– المناطق الجبلية المتوسطة: وتشمل المناطق التي يتراوح ارتفاعها بين 800 متر و1.200 متر فوق مستوى سطح البحر.

– المناطق الجبلية المنخفضة: وتشمل المناطق التي يتراوح ارتفاعها بين 400 متر و800 متر فوق مستوى سطح البحر.

– يهدف هذا التصنيف إلى تنظيم الاستغلال السليم للكتلة الجبلية وحمايتها من التدهور والتآكل، وضمان استدامة الموارد الطبيعية في هذه المناطق.

[1] – خفاش نبيلة، مرجع سابق، ص 07.

[2] – خفاش نبيلة، مرجع سابق، ص 07.

وفي إطار تحقيق تنمية مستدامة ومن أجل تحقيق تنمية تتوافق وخصوصية هذه المناطق تم تعريف عشرين (20) كتلة جبلية هي كالاتي:

جبال تلمسان، تلاغ، سعيدة، الضاية؛ جبال تاراراس، سبع، الشيوخ، تسالة؛ جبال بني شقران؛ جبال الظهرة، زكار، الشينوة ؛ جبال الونشريس؛ جبال البليدة والمدية جبال جرجرة ؛جبال البيبان؛ جبال الحضنة؛ جبال ولاد نايل؛ جبال البابور؛ جبال جيجل والقل وسكيكدة؛ جبال إيدوغ؛ جبال مجردة؛ جبال منطقة قسنطينة؛ جبال الأوراس والنمامشة؛ جبال العمور ؛جبال القصور؛ جبال الاهاقار؛ جبال الطاسيلي ناجر.

علما أن هناك من الكتل الجبلية من ال أهمية والاتساع أنها تمتد على مجموعة من الولايات وتغطي العديد من البلديات ، ككتلة جبال جرجرة والدي يغطي أربعة ولايات وهي تيزي وزو وبويرة وبجاية والمدية وحوالي 113 بلدية[1].

الفرع الثاني: اجراءات التصنيف

شرعت الحكومة في القيام بدراسات حول هذه الكتل الجبلية من أجل تحقيق معمق لها. ففي المادتين 2 و3 من المرسوم التنفيذي 05-469 [2]المتعلقة الدراسات والاستشارات المسبقة اللازم إجراؤها وكذا مجموع الشروط والكيفيات والإجراءات التي من شأنها أن تسمح بتحديد المناطق الجبلية وتصنيفها وجمعها في كتل جبلية، فقد تضمنت المادة الثانية "تعد الدراسات المذكورة في المادة الأولى أعلاه، مكاتب الدراسات والهيئات المختصة أو كل مركز بحث متعلق بالجغرافية الاقتصادية أو تهيئة الاقليم أو البيئة على أساس اتفاقيات أو عقود دراسات وكذا على أساس المعايير المحددة في المادتين 2

[1] – خفاش نبيلة، مرجع السابق، صفحة 8

[2] – المرسوم التنفيذي رقم 05-469، المؤرخ في 10 ديسمبر 2005، المتعلق بتحديد الدراسات والاستشارات المسبقة اللازم إجراؤها وكذا مجموع الشروط والكيفيات والإجراءات التي من شأنها أ، تسمح بتحديد المناطق الجبلية وتصنيفها وجمعها في كتل جبلية، الجريدة الرسمية، رقم 80، سنة 11ديسمبر 2005.

و3 من القانون رقم 04-03 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004 والمذكورة أعلاه[1]."

ونص المادة 3 "تعد الدراسات عن كل كتلة جبلية مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الجغرافية والاقتصادية والكثافة السكانية، ويجب أن تبين هذه الدراسات وبوضوح:

- التشخيص الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي للكتلة الجبلية المعنية.
- المعايير والمقاييس والمعطيات الأخرى المستعملة لإعداد هذه الدراسات.
- اقتراحات تصنيف كمناطق جبلية وكأصناف للكثافة مثل ما هو محدد في المادة الأولى من هذا المرسوم "حيث يتضمن قانون 05-469 الخاص بتنظيم الكتل الجبلية في الجزائر عدة إجراءات لتصنيف المناطق الجبلية [2].

وتشمل هذه الإجراءات تحديد الحدود لجغرافية للمناطق الجبلية وفقًا للمعايير الجغرافية والمناخية والجيولوجية والبيئية، جغرافية للمناطق الجبلية وفقًا للمعايير الجغرافية والمناخية والجيولوجية والبيئية، وتحديد درجة الانحدار والارتفاع والحضانة الحرارية للمناطق، كما يشترط القانون على السلطات المعنية بإجراء دراسات وتحليلات لتحديد الخصائص الجغرافية والطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمناطق الجبلية، وتحديد المشاكل البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها هذه المناطق، بعد ذلك، يتم إعداد دراسة تفصيلية لتحديد الوضع الحالي للمنطقة وما يتطلب تنظيمها وتطويرها، وتحديد الأهداف والإجراءات المطلوبة لحماية وتطوير المنطقة الجبلية.

وفي النهاية، يتم إصدار قرار تصنيف المنطقة الجبلية وفقًا للدراسة المعدة، ويتم إعداد برنامج تطوير شامل للمنطقة، يشمل الأهداف والإجراءات اللازمة لتنظيم الكتلة الجبلية واستغلالها بطريقة مستدامة ومناسبة للمناخ والطبيعة[3].

[1] – قانون رقم 04-03، مرجع سابق.

[2] – المادة 03، نفس القانون.

[3] – خفاش نبيلة، المرجع السابق، صفحة 09.

المبحث الثاني: المؤسسات الوطنية للجبل

تتميز الجزائر بطبيعتها الخلابة والجبلية التي تشكل جزءًا هامًا من هويتها الثقافية والتاريخية. وتشكل الجبال الجزائرية واحدة من أهم الأصول الطبيعية للبلاد، حيث تحتضن ثرواتًا حيوية وموارد طبيعية هامة للاقتصاد الوطني، ومن أجل الاستفادة الأمثل من هذه الموارد والحفاظ على جماليات الطبيعة الخلابة، تم إنشاء عدد من المؤسسات الوطنية المختصة في إدارة وتطوير الكتل الجبلية في الجزائر، ويهدف هذا النظام إلى تحسين جودة الحياة في الجبال وتعزيز التنمية المستدامة في هذه المناطق الحيوية، تلعب المؤسسات الوطنية دورًا هامًا في تنظيم وتنمية الجبال في الجزائر.[1]

وللتعرف على المؤسسات الوطنية للجبل التي بدورها تنقسم الى قسمين ، المؤسسات الوطنية المتخصصة (المطلب الاول) ، والى المؤسسات الوطنية العامة و دورها في حماية المناطق الجبلية (المطلب الثاني).

المطلب الاول: المؤسسات الوطنية المتخصصة

تعد الجبال من أهم الموارد الطبيعية في الجزائر وتشكل جزءًا هامًا من تراثها الثقافي والحضاري، ومن أجل الحفاظ على هذه الموارد والاستفادة منها بطريقة مستدامة، تأسست عدة مؤسسات وطنية متخصصة في هذا المجال، وتهدف هذه المؤسسات إلى تنظيم الاستخدام والإدارة السليمة للمناطق الجبلية والمحافظة على تنوعها الحيوي والثقافي.

وتضم هذه المؤسسات العديد من الهيئات والمؤسسات الوطنية المتخصصة، ومنها وزارة البيئة والطاقات المتجددة، ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، والوكالة الوطنية لتهيئة وتطوير الحوض المائي للوادي ورايس، والمعهد الوطني للبحث الفلاحي، والمعهد الوطني للتهيئة والتعمير، والوكالة

[1] – حسن الكتمور، ليلي مزور، التنمية القروية بالمناطق الجبلية بين المؤهلات والاكراهات، اشغال المنتدى الثاني لتنمية والثقافة باغنيران 26 ماي 2012، مجلة جغرافية المغرب، ط1، ص9.

الوطنية للترقية والتطوير الحضري، والمركز الوطني للدراسات والتحسيس للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية[1].

وتعمل هذه المؤسسات على تحديد السياسات والإجراءات اللازمة لتحسين وإدارة المناطق الجبلية، وتطوير البنية التحتية والخدمات العامة في هذه المناطق، وتنظيم النشاطات الاقتصادية والسياحية بطريقة مستدامة ومتوازنة، وتعزيز التنمية المحلية والمشاركة المجتمعية في إدارة وتطوير المناطق الجبلية[2].

وسيتم التطرق في هذا المطلب الى المجلس الوطني للجبل و تشكيلته (الفرع الاول) ، و اللجنة الوزارية المشتركة لدراسة تصنيف المناطق الجبلية وسيرها (الفرع الثاني) ، اضافة الى اللجنة المشتركة لفحص انظمة تهيئة اقليم الكتل الجبلية (الفرع الثالث) ، والى المديرية الفرعية لحفاظ على المنظومات البيئية الجبلية (الفرع الرابع) ، الاجهزة على مستوى الوزارات(الفرع الخامس) ، صندوق الجبل(الفرع السادس).

الفرع الاول: المجلس الوطني للجبل وتشكيلته

نشأ المجلس الوطني للجبل في الجزائر بموجب المادة 12 من القانون رقم 04-03 المؤرخ في 23 يونيو 2004 والمتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة[3]، وتنص المادة على إنشاء المجلس الوطني لحماية المناطق الجبلية وترقيتها ويسمى المجلس الوطني للجبل، يتكون المجلس من رئيس وأعضاء، وتتولى المؤسسات الوطنية المعنية بالجبال مسؤولية إدارة وتنفيذ برامج ومشاريع المجلس. ويهدف المجلس إلى حماية وترقية المناطق الجبلية وتنميتها وتنظيم استغلالها بطريقة مستدامة وفقًا للقوانين واللوائح الجاري بها العمل في الجزائر.

اولا: تشكيلة المجلس الوطني للجبل

[1] – قتال جمال، مرسلي عبد الحق، اللجان والهيئات الادارية المناط بها تصنيف وتهيئة مناطق الكتل الجبلية في القانون الجزائري، معهد الحقوق المركز الجامعي تامنغست، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، مجلد 04، العدد 01، جوان 2019، ص207.

[2] – قتال جمال، مرسلي عبد الحق، المرجع السابق، ص 208.

[3] – قانون رقم 04-03، مرجع سابق.

حدد المشرع الجزائري بموجب المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 06-07 المؤرخ في 09 يناير 2006 تشكيلة المجلس الوطني للجبل على النحو التالي:

- رئيس يتم تعيينه بمرسوم رئاسي.
- عضوان ممثلان عن كل ولاية تضم مناطق جبلية، وذلك بناءً على ترشيح الولاة.
- ممثلون عن المؤسسات العمومية والخاصة ذات الصلة بالجبال.
- ممثلون عن المنظمات غير الحكومية والجمعيات الناشطة في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة في المناطق الجبلية.
- أعضاء منتخبين من بين السكان المحليين في المناطق الجبلية المختلفة، والذين يمثلون مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في هذه المناطق[1].

ثانيا: أعضاء المجلس

أُنشئ المجلس الوطني للجبل بتشكيلة متنوعة تضم ممثلين عن عدة وزارات، يوجد ممثل عن وزير الدفاع الوطني، ممثل عن وزير الداخلية والجمعات المحلية، ممثل عن وزير المالية، ممثل عن وزير الموارد المائية، ممثل عن وزير التجارة، ممثل عن وزير المجاهدين وممثل عن وزير البيئة، ممثل عن وزير النقل وممثل عن وزير التربية الوطنية، ممثل عن وزير الفلاحة، ممثل عن وزير الأشغال العمومية، ممثل عن وزير الثقافة، ممثل عن وزير الاتصال، ممثل عن وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، بالإضافة إلى ممثل عن وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال وممثل عن وزير الرياضة وممثل عن وزير الثقافة الوطنية وممثل عن وزير السياحة وممثل عن وزير التعليم العالي والبحث العلمي[2].

[1] – المرسوم التنفيذي رقم 06-07، مؤرخ 09 يناير 2006، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للجبل ومهامه وتنظيمه وكيفيات سيره، ج ر عدد 02، لسنة 2006.

[2] – مرسوم تنفيذي رقم 06-07، مؤرخ 09 يناير 2006، مرجع سابق.

وحسب مرسوم التنفيذي، يتولى وزير المكلف بالتهيئة العمرانية أو ممثل عنه من الوزارة رئاسة المجلس، وتكون أمانة المجلس تابعة لمصالح الوزارة المكلفة بالتهيئة العمرانية، كما أضاف المشرع إمكانية انضمام أي شخص يراه المجلس مناسباً لتقديم المساعدة والاقتراحات التي يمكن أن تفيد سير المجلس. يتضح من التشكيلة المقدمة أن المشرع حرص على جمع ممثلين عن مختلف القطاعات، وذلك للاهتمام بتهيئة وتنمية هذه المناطق.

ثالثا: تعيين أعضاء المجلس واستخلافهم

وفقاً للمادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 06-07[1]، يتضح أن المشرع قد حدد فترة تعيين أعضاء المجلس الوطني للجبل بثلاث سنوات دون إمكانية التجديد. وعلاوة على ذلك، يجوز لوزير التهيئة العمرانية تعيين هؤلاء الأعضاء عن طريق اقتراح من الهيئات والوزارات التي ينتمون إليها، ويتضمن هذا النص أهمية التفاعل والتعاون بين الوزارات والهيئات المعنية لضمان تشكيل مجلس الجبل بأعضاء ذوي خبرة وكفاءة في هذا المجال، وبالتالي العمل على تطوير المناطق الجبلية بصورة أفضل.

رابعا: مهام المجلس الوطني للجبل وكيفيات سيره

بموجب القانون رقم 04-03 والمرسوم التنفيذي رقم 06-07، يتم تعيين المجلس الوطني للجبل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المناطق الجبلية، ومن بين هذه الأهداف هي تنمية الاقتصاد والسياحة والبيئة والثقافة في المناطق الجبلية، وبالإضافة إلى ذلك، يجب على المجلس تقديم المشورة للسلطات المحلية والوطنية حول جميع الأمور المتعلقة بالتنمية الجبلية، وبالنسبة لتنظيم وكيفية سير جلسات المجلس، فإن المشرع قد حدد أن يتم عقد جلسات.

المجلس بانتظام ويتم تحديد جدول أعمال الاجتماعات والقضايا التي يتعين على المجلس مناقشتها، ويجب أن تكون الجلسات مفتوحة للعامة إلا في الحالات التي تتطلب سرية البحث والدراسة، كما يتم

[1] – مرسوم تنفيذي رقم 06-07، نفس المرسوم.

تشكيل لجان دائمة ولجان خاصة لدراسة المسائل الخاصة التي تطرح على المجلس، وتتولى الأمانة العامة للمجلس مهام الإعداد والتنظيم لجميع الاجتماعات والأعمال الإدارية الأخرى للمجلس.

الفرع الثاني: اللجنة الوزارية المشتركة لدراسة تصنيف المناطق الجبلية وسيرها

وضعت المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 05-469 مهامًا للجنة الوزارية المشتركة تتضمن القيام بفحص الدراسات ومشاريع تصنيف المناطق الجبلية وإقرارها، وتحديد أي جوانب من الدراسات أو المشاريع تحتاج إلى فحص تكميلي عند الاقتضاء، بالإضافة إلى فحص الآراء والملاحظات والاقتراحات عند نهاية الاستشارة، وفي حالة موافقة اللجنة على مشروع التصنيف، يتم تسجيل جميع التعديلات اللازمة في محضر يصدره اللجنة[1].

أولا: مهامها

حددت المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 07 -85المهام المخولة للجنة الوزارية المشتركة للقيام بها على النحو التالي:

- فحص مشاريع انظمة تهيئة اقليم الكتل الجبلية التي تعرض عليها.
- اقتراح كل جوانب المشاريع التي تقضي دراسات تكميلية عند الاقتضاء.[2]

ثانيا: سيرها

تتضمن المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 07-85 مهام اللجنة الوزارية المشتركة لفحص ملف المشروع التمهيدي لنظام تهيئة اقليم الكتل الجبلية.

[1] – مرسوم تنفيذي رقم 05-469، مؤرخ في 10 ديسمبر 2005، ج ر عدد 80، سنة 2006.

[2] – المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 85/07،الذي يحدد كيفيات اعداد النظام تهيئة اقليم الكتلة الجبلية و المصادقة عليه و الدراسات و الاستشارات المسبقة الواجب اجراؤها، وكذا اجراءات التحكيم المتعلقة بذلك ،ج ر عدد 17، سنة 2007.

تقوم اللجنة بعقد اجتماع رسمي يتم فيه ابلاغ اعضاء اللجنة بموعد ومكان الاجتماع، بالإضافة إلى جدول الأعمال، وتعرض اللجنة المشروع التمهيدي لنظام تهيئة اقليم الكتل الجبلية على اللجنة للفحص والتحقق من الدراسات التكميلية المنصوص عليها في المادة 05.

وتصادق اللجنة على المشروع التمهيدي المصادق عليه من قبل اللجنة إلى الولاة ورؤساء المجالس الشعبية الوطنية والبلدية المعنية بالمشروع، بالإضافة إلى المؤسسات والهيئات والجمعيات التي ترى اللجنة بتقديم رأيها أن تثري المشروع التمهيدي، وبعد دراسة الهيئات السابقة للمشروع، تقوم اللجنة بفحص الآراء والملاحظات والاقتراحات الصادرة بشأن المشروع، وتصادق اللجنة في النهاية على المشروع النهائي لنظام تهيئة اقليم الكتل الجبلية وعناصر المداولة الملحقة به بموجب مرسوم تنفيذي[1].

الفرع الثالث: اللجنة الوزارية المشتركة لفحص انظمة تهيئة اقليم الكتل الجبلية

أولا: نشأة اللجنة الوزارية

تم تشكيل هذه اللجنة وفقًا للمرسوم التنفيذي رقم 07-85، الصادر في 10 مارس 2007، الذي يحدد إجراءات إعداد نظام تهيئة إقليم الكتل الجبلية والمصادقة عليه، ويتضمن الدراسات والاستشارات المسبقة وإجراءات التحكيم اللازمة وفقًا للمادة الرابعة (04) من المرسوم، وتهدف هذه اللجنة الوزارية المشتركة إلى فحص أنظمة تهيئة إقليم الكتل الجبلية والمصادقة عليها، وتُعرف في النص الرسمي باسم "اللجنة"[2].

ثانيا: تشكيلتها

ينص المشرع الجزائري في المادة الرابعة (04) من المرسوم التنفيذي رقم 07-85 على تشكيل لجنة وزارية مشتركة لفحص أنظمة تهيئة إقليم الكتل الجبلية والمصادقة عليها، والتي يتم الإشارة إليها في النص بـ "اللجنة".

[1] – قتال جمال، مرجع سابق، ص 215.

[2] – المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 07-85، مرجع سابق.

ثالثا: أعضاء اللجنة

- الرئيس والذي يمثله ممثل عن الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية.
- ممثل الوزير المكلف بالموارد المائية _ممثل الوزير المكلف بالبيئة.
- ممثل الوزير المكلف بالجماعات المحلية _ ممثل الوزير المكلف بالمالية.
- ممثل الوزير المكلف بالنقل _ ممثل الوزير المكلف بالتربية الوطنية.
- ممثل الوزير المكلف بالفلاحة _ ممثل الوزير المكلف بالتنمية الريفية.
- ممثل الوزير المكلف بالأشغال العمومية _ ممثل بالوزير المكلف بالصحة.
- ممثل الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ممثل الوزير المكلف بالمناجم _ ممثل الوزير المكلف بالسياحة.
- ممثل الوزير المكلف بالصناعة التقليدية _ ممثل الوزير المكلف بالثقافة[1].

رابعا: تعيين أعضاء اللجنة

يعين أعضاء اللجنة الوزارية بموجب قرار من الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية بناءا على اقتراح من الوزارات التي ينتمون اليها، وذلك طبقا للمادة السابعة (07) من المرسوم التنفيذي رقم 07-85 المنصوص عليه.

الفرع الرابع: المديرية الفرعية للحفاظ على المنظومات البيئية الجبلية والسهبية والصحراوية وتثمينها

وتكلف بما يأتي:

[1] – المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 85/07، مرجع سابق.

– تقترح اعداد النصوص التشريعية والتنظيمية المناسبة وتساهم في ذلك من أجل الحفاظ على المنظومات البيئية الجبلية والسهبية والصحراوية.

– تبادر بمشاريع وبرامج التسيير المتكامل للفضاءات الجبلية والسهبية والصحراوية وتساهم في تطويرها.

– تساهم في تحديد واعداد مشاريع وبرامج واعادة تأهيل الفضاءات الجبلية والسهبية والصحراوية.

– تقترح بالاتصال مع القطاعات المعنية، ادوات التسيير الراشد للفضاءات الجبلية والسهبية والصحراوية.

– تساهم في مشاريع وبرامج التنمية المستدامة للمناطق الجبلية والسهبية والصحراوية.

– تبادر، بالاتصال مع القطاعات المعنية، بدراسات المحافظة والتهيئة والتنمية المستدامة للفضاءات الجبلية والسهبية والصحراوية [1]".

الفرع الخامس: الاجهزة على مستوى الوزارات

اولا: المديرية الفرعية لتنمية الفلاحة الجبلية[2]

وتكلف على الخصوص بما يأتي:

– المبادرة بالبرامج السنوية والمتعددة السنوات لتنمية الزراعة الجبلية ومتابعة تنفيذها.

– المبادرة ببرامج التنمية الريفية المستدامة للمناطق الجبلية وتنفيذها.

– المبادرة بالدراسات المرتبطة بالتنمية الريفية وتأطير إعدادها والسهر على تنفيذها.

– المساهمة في المحافظة على الموارد الطبيعية للأقاليم الريفية وتثمينها.

[1] – مرسوم تنفيذي رقم 20-358، المؤرخ في 30 نوفمبر 2020، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة البيئة، الجريدة الرسمية عدد 73، سنة 6 ديسمبر 2020، مديرية الحماية والمحافظة على التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية وتثمينها، مادة 2.

[2] – مرسوم تنفيذي رقم 22-322، مرجع سابق.

– المشاركة في تطوير سياسات التكامل بين الغابات وتربية الحيوانات والفلاحة البيئية.

كما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 16-242 مؤرخ في 22 سبتمبر سنة 2016[1].

الذي يحدد صلاحيات وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري في المادة 07 منه.

– المحافظة على الموارد الطبيعية عن طريق مكافحة الانجراف في المناطق الجبلية ومكافحة التصحر في المناطق السهبية وشبه الصحراوية.

وفي المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 16-243 المؤرخ 22 سبتمبر 2016 يتضمن الإدارة المركزية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

ثانيا: المديرية الفرعية لتنمية الزراعة الجبلية: وتكلف بما يأتي:

– المبادرة بالبرامج السنوية والمتعددة السنوات لتنمية الزراعة الجبلية ومتابعة تنفيذها.

– المساهمة فب المحافظة على الموارد الطبيعية وتثمينها (المياه، التربة، النبات).

– المشاركة في تطوير سياسات التكامل بين الغابات وتربية الحيوانات والفلاحة البيئية".[2]

ثالثا: مديرية الحماية والمحافظة على التنوع البيولوجي والأنظمة الأيكولوجية وتثمينها: وتضم ثلاث مديريات فرعية منها[3]: المديرية الفرعية للحفاظ على الأنظمة البيئية الجبلية والسهبية والصحراوية والواحاتية وتثمينها.

[1] – مرسوم تنفيذي رقم 16-242 مؤرخ سنة 22 سبتمبر 2016، يحدد صلاحيات وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الجريدة الرسمية رقم 56، سنة 25 - 53 -سبتمبر 2016، مادة 07.

[2] – مرسوم تنفيذي رقم 16-242 مرجع سابق

[3] – المادة 2، مرسوم تنفيذي رقم 20-358، المؤرخ في 30 نوفمبر 2020، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة البيئة، الجريدة الرسمية عدد 73، سنة 6 ديسمبر 2020، مديرية الحماية والمحافظة على التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية وتثمينها.

– تبادر بمشاريع وبرامج التسيير المدمج للأنظمة البيئية الجبلية والسهبية والصحراوية والواحاتية، وتساهم في تطويرها.

– تبادر وتساهم في تحديد واعداد مشاريع وبرامج الحفاظ على الأنظمة البيئية الجبلية والسهبية والصحراوية والواحاتية وتثمينها.

– تقترح بالاتصال مع القطاعات المعنية، الدراسات والبرامج وأدوات التسيير العقلاني للأنظمة البيئة الجبلية والسهبية والصحراوية والواحاتية.

– تبادر وتساهم بالاتصال مع القطاعات المعنية في إعداد دراسات المحافظة وتهيئة وإعادة تأهيل الأنظمة البيئية الجبلية والسهبية والصحراوية والواحاتية.

رابعا: مديرية فرعية للحفاظ على الأنظمة البيئية الجبلية والسهبية والصحراوية وتثمينها تكلف بما يأتي: جاء في المرسوم التنفيذي رقم 17-367 المؤرخ في 25 ديسمبر 2017 يتضمن الادارة المركزية لوزارة البيئة والطاقات المتجددة [1].

– تبادر بمشاريع وبرامج التسيير المدمج للأنظمة البيئية الجبلية والسهبية والصحراوية وتساهم في تطويرها.

– تبادر وتساهم في تحديد وإعداد مشاريع وبرامج الحفاظ على الأنظمة البيئية الجبلية والسهبية والصحراوية وتثمينها.

– تقترح بالاتصال مع القطاعات المعنية الدراسات والبرامج وأدوات التسيير العقلاني للأنظمة البيئية الجبلية والسهبية والصحراوية.

[1] – المرسوم التنفيذي رقم 17-367، المؤرخ في 25 ديسمبر 2017، يتضمن الادارة المركزية لوزارة البيئة والطاقات المتجددة، ج ر عدد 75، سنة 2017.

– تبادر وتساهم بالاتصال مع القطاعات المعنية في إ عداد دراسات المحافظة وتهيئة وإعادة تأهيل الانظمة البيئية الجبلية والسهبية والصحراوية.

– تساهم بالاتصال مع القطاعات المعنية في تقييم وتثمين التنوع البيولوجي ومصالح الأنظمة البيئية للأوساط الجبلية والسهبية والصحراوية ".

خامسا: المديرية الفرعية للحفاظ على المنظومات البيئية الجبلية والسهبية والصحراوية وتثمينها: وتكلف بما يأتي:

– تقترح اعداد النصوص التشريعية والتنظيمية المناسبة وتساهم في ذلك من أجل الحفاظ على المنظومات البيئية الجبلية والسهبية والصحراوية.

– تبادر بمشاريع وبرامج التسيير المتكامل للفضاءات الجبلية والسهبية والصحراوية وتساهم في تطويرها.

– تساهم في تحديد واعداد مشاريع وبرامج واعادة تأهيل الفضاءات الجبلية والسهبية والصحراوية.

– تقترح بالاتصال مع القطاعات المعنية، ادوات التسيير الراشد للفضاءات الجبلية والسهبية والصحراوية.

– تساهم في مشاريع وبرامج التنمية المستدامة للمناطق الجبلية والسهبية والصحراوية.

– تبادر، بالاتصال مع القطاعات المعنية، بدراسات المحافظة والتهيئة والتنمية المستدامة للفضاءات الجبلية والسهبية والصحراوية ".[1]

مرسوم تنفيذي رقم07-351 مؤرخ في18 نوفمبر2007 يتضمن تنظيم الادارة المركزية في وزارة تهيئة العمرانية والبيئة والسياحة.

[1] – المرسوم تنفيذي رقم 07-351، مؤرخ في 18 نوفمبر 2007، يتضمن تنظيم الادارة المركزية في وزارة تهيئة العمرانية والبية والسياحة، الجريدة الرسمية عدد 73، سنة 21 نوفمبر 2007.

الفرع السادس: صندوق الجبل

صندوق الجبل هو صندوق خاص تم إنشاؤه في الجزائر بموجب القانون رقم 02-18 المؤرخ في 2 جويلية 2002 والذي يهدف إلى تمويل البرامج والمشاريع التنموية في المناطق الجبلية النائية والمحرومة، وتتمثل اختصاصات صندوق الجبل في:

- تمويل المشاريع التنموية في المناطق الجبلية النائية والمحرومة.
- دعم الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الفلاحية في المناطق الجبلية.
- تمويل برامج التنمية الاجتماعية والثقافية والرياضية في المناطق الجبلية.
- تشجيع الاستثمارات في الصناعات التقليدية والحرفية والسياحة الريفية في المناطق الجبلية.
- العمل على تحسين ظروف الحياة في المناطق الجبلية وتوفير فرص العمل للشباب.
- التعاون مع الجهات الحكومية والمنظمات ذات الصلة لتحقيق أهدافه ومهامه[1].

المطلب الثاني: دور المؤسسات الوطنية العامة في حماية المناطق الجبلية

تضم الجزائر العديد من المناطق الجبلية ذات الأهمية البيئية والاقتصادية الكبيرة، ولحماية هذه المناطق والحفاظ على تنوعها البيولوجي والثقافي، تم إنشاء عدد من المؤسسات الوطنية العامة في الجزائر، وتهدف هذه المؤسسات إلى تطوير وتنفيذ السياسات والبرامج والمشاريع التي تحمي البيئة الجبلية وتشجع على استدامتها والاستفادة الجماعية من مواردها.

من بين المؤسسات الوطنية العامة المسؤولة عن حماية المناطق الجبلية في الجزائر، يمكن ذكر الوكالة الوطنية للتهيئة والتنمية المستدامة للمناطق الجبلية، والمعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البيئة، وصندوق تهيئة وتنمية المناطق الجبلية، والمؤسسة الوطنية للتهيئة والتنمية الزراعية في المناطق الجبلية، والديوان الوطني للحماية المدنية.

[1] – المرسوم تنفيذي 02-18، المؤرخ في 14 يناير 2002، المتعلق ب تمويل البرامج والمشاريع التنموية في المناطق الجبلية النائية والمحرومة، ج ر 03 سنة 2002.

تعمل هذه المؤسسات على إنشاء برامج ومشاريع لتطوير البنية التحتية البيئية والاجتماعية والاقتصادية في المناطق الجبلية، وتشجيع التنمية المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة، وتقديم الدعم الفني والتقني للجهات المحلية والمجتمعات المحلية في هذه المناطق.

وفي هذا المطلب سنتطرق الى دراسة دور الهيئات المركزية في حماية الجبل (الفرع الاول) ، و الى دور الهيئات المحلية في حماية المناطق الجبلية (الفرع الثاني).

الفرع الاول: دور الهيئات المركزية في حماية الجبل

أولا: اختصاصات وزير البيئة

تتضمن اختصاصات وزير البيئة في الجزائر لحماية المناطق الجبلية عدة مسؤوليات، منها:

- تطوير وتنفيذ سياسات وبرامج حماية البيئة في المناطق الجبلية وضمان تنفيذها بكفاءة وفعالية.
- وضع اللوائح والتشريعات اللازمة لحماية الطبيعة والحياة البرية في المناطق الجبلية.
- التنسيق مع الجهات المعنية لتطوير استراتيجيات الحفاظ على التنوع البيولوجي والحياة البرية في المناطق الجبلية.
- تنفيذ برامج للتوعية بأهمية الحفاظ على البيئة في المناطق الجبلية وتعزيز الوعي البيئي لدى المجتمعات المحلية.

– مراقبة التغيرات البيئية في المناطق الجبلية وتقييم تأثير الأنشطة البشرية على الحياة البرية والطبيعة.[1]

– تعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والجهات الدولية المعنية بحماية المناطق الجبلية.

[1] – مرسوم تنفيذي رقم 20- 357 مؤرّخ في 14 ربيع الثاني، عام 1442 الموافق 30 نوفمبر سنة 2020، يحدد صلاحيات وزير البيئة.

– المشاركة في الدراسات والأبحاث المتعلقة بالحفاظ على الطبيعة والحياة البرية في المناطق الجبلية وتوفير البيانات اللازمة لدعم عملية صنع القرار.

ثانيا: اختصاصات وزير الفلاحة

يتوجه اختصاص وزير الفلاحة في حماية المناطق الجبلية إلى دعم الممارسات الزراعية المستدامة في هذه المناطق، وتشجيع الفلاحين على استخدام تقنيات الزراعة العضوية وتقليل الاستخدام الزائد للأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية، كما يتضمن اختصاصه إدارة الثروة الحيوانية والنباتية في المناطق الجبلية وحمايتها من التدهور البيئي، بما في ذلك المساهمة في إنشاء محميات طبيعية والحد من الحرائق الناتجة عن أنشطة الزراعة والرعي[1].

ثالثا: اختصاصات وزير الغابات

يعد وزير الغابات في الجزائر مسؤولاً عن العديد من الاختصاصات التي تتعلق بحماية المناطق الجبلية، ومن بين هذه الاختصاصات:

- إدارة الحفاظ على التنوع البيولوجي في المناطق الجبلية، والحفاظ على الموائل الطبيعية للحيوانات والنباتات البرية في هذه المناطق.
- تطوير وتنفيذ السياسات والبرامج الحكومية لإدارة الغابات والحفاظ على الموارد الطبيعية في المناطق الجبلية.
- تنظيم عمليات التصدي للحرائق في المناطق الجبلية، وتطوير البرامج والخطط لمكافحة الحرائق وإنقاذ الحياة البرية والموائل الطبيعية.
- العمل على توعية الجمهور حول أهمية حماية المناطق الجبلية والحفاظ على الموارد الطبيعية فيها.

[1] – المرسوم التنفيذي رقم 20-128 المؤرخ في 28 رمضان عام 1441 الموافق 21 مايو سنة 2020 الذي يحدد صلاحيات وزير الفلاحة والتنمية الريفية، ج ر عدد 30، سنة2020

- تشجيع الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية في المناطق الجبلية، وتطوير البرامج والمشاريع الخاصة بالتنمية المستدامة في هذه المناطق.[1]

رابعا: اختصاصات وزير التهيئة والتعمير

يتمتع وزير التهيئة والتعمير في الجزائر ببعض الاختصاصات المرتبطة بحماية المناطق الجبلية، ومنها:

- وضع الخطط والبرامج العامة للتهيئة الترابية في المناطق الجبلية والتأكد من تنفيذها.
- تحديد المعايير والمواصفات التقنية اللازمة للإنشاءات والمباني في المناطق الجبلية، وضمان تطبيقها بصورة صارمة.
- العمل على توفير البنية التحتية اللازمة للمناطق الجبلية، بما في ذلك الطرق والجسور والمرافق العامة.
- تحديد الأولويات الاستراتيجية للتطوير في المناطق الجبلية وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع المرتبطة بها.
- التعاون مع الجهات المعنية الأخرى في الحكومة لتنفيذ السياسات والإجراءات المرتبطة بحماية المناطق الجبلية.

الفرع الثاني: دور الهيئات المحلية في حماية الجبل

تلعب الجماعات المحلية دوراً مهماً في حماية المناطق الجبلية في الجزائر وذلك من خلال مسؤولياتها العديدة في هذا المجال. فبموجب القوانين الجزائرية، تتمثل مسؤوليات الجماعات المحلية في تنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة.

بالتخطيط والتطوير والحفاظ على الموارد الطبيعية في المناطق الجبلية.

ويتمثل دور الجماعات المحلية في حماية المناطق الجبلية في الجزائر في عدة مهام، منها:

[1] - https://www.forets.dz/ar/content/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1 تاريخ الولوج الى الموقع 2023/03/20.

– تنفيذ الخطط الشاملة للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية وضمان توفر الموارد الطبيعية والحفاظ عليها.

– إدارة وصيانة الطرق والمنشآت العامة في المناطق الجبلية، وتوفير البنية التحتية اللازمة لحماية هذه المناطق وتعزيز جاذبيتها السياحية.

– تعزيز الوعي البيئي لدى السكان المحليين وتشجيعهم على المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية في مناطقهم.

– تعزيز التعاون المحلي والإقليمي والدولي فيما يتعلق بحماية المناطق الجبلية والحفاظ على الموارد الطبيعية فيها[1].

أولا: الولاية

تعد الولاية من بين أهم الهيئات المحلية التي تشرف على المجال البيئي، باعتبارها مقاطعة إدارية إقليمية تابعة للدولة، وتتمتع بشخصية معنوية واستقلال مالي، وقد أكدت العديد من القوانين على دور الولاية في دفع عجلة الاقتصادية من جهة، ودور الولاية في الحفاظ على البيئة من جهة أخرى[2].

كما أن قانون الولاية12 /07 قد نص على مساهمة الولاية مع الدولة بإدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن.

كما تلعب الولاية دورًا مهمًا في حماية المناطق الجبلية في الجزائر. ففي إطار سياسة التهيئة والتنمية المستدامة للمناطق الجبلية، تشارك الولاية في تحديد السياسات والإجراءات اللازمة لحماية هذه المناطق، ومن أبرز اختصاصات الولاية في هذا الصدد:

[1] – بن علي زهيرة، "دور الجماعات المحلية في حماية البيئة"، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 5، العدد 4(11) /2016 ، صفحة 134.

[2] _ المرجع نفسه، ص 134.

1- وضع الخطط والبرامج اللازمة لتهيئة وتطوير المناطق الجبلية، وذلك بالتعاون مع الجهات الوطنية المختصة.

2- المساهمة في إنشاء وتطوير البنى التحتية اللازمة للمناطق الجبلية، وخاصة فيما يتعلق بالطرق والجسور والأنفاق وشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات.

3- مراقبة ومتابعة تنفيذ الأنشطة والمشاريع التي تنفذ في المناطق الجبلية، وضمان تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية اللازمة.

4- التعاون مع الجماعات المحلية والمؤسسات الوطنية المختصة في تنفيذ المشاريع والأنشطة اللازمة لحماية المناطق الجبلية.

5- التنسيق مع الجهات المعنية لتحديد المناطق الجبلية التي يجب ترميمها وإعادة تأهيلها، وضمان توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لذلك.

6- الإشراف على تنفيذ القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية المناطق الجبلية، واتخاذ الإجراءات القانونية ضد أي مخالفات لهذه القوانين.[1]

7- المساهمة في تحسين مستوى المعيشة للسكان في المناطق الجبلية، وتشجيع الاستثمار في هذه المناطق لتوفير فرص العمل والدخل.

تتمتع ولاة الولايات في الجزائر بصلاحيات واسعة في حماية المناطق الجبلية، وذلك بموجب القوانين والتشريعات المحلية التي تحدد اختصاصاتهم في هذا المجال. ومن بين صلاحيات الولاة الرئيسية في حماية المناطق الجبلية:

1- تطبيق القوانين واللوائح الخاصة بحماية المناطق الجبلية وضمان التزام الأفراد والمؤسسات بها.

[1] - بن علي زهيرة، مرجع سابق، ص136.

2- التحقق من تطبيق المعايير البيئية والصحية في المناطق الجبلية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة أي مخالفات تتعلق بذلك.

3- التعاون مع الجهات المعنية في تنفيذ البرامج والمشاريع البيئية والاستثمارية الخاصة بالمناطق الجبلية.

4- الإشراف على تنفيذ خطط الطوارئ والإغاثة في حالات الكوارث الطبيعية والأحداث الطارئة الأخرى في المناطق الجبلية.

5- تنسيق الجهود بين الجهات الحكومية والمجتمع المحلي والقطاع الخاص في تنفيذ الخطط البيئية والتنموية والاجتماعية في المناطق الجبلية.

6- تشجيع التوعية والتثقيف البيئي والتنموي لدى سكان المناطق الجبلية، وتشجيع المشاركة الفعالة للمجتمع المحلي في حماية وتنمية هذه المناطق.

حيث يتم تحديد صلاحيات والي الولاية في حماية المناطق الجبلية وتنظيمها وفقاً للتشريعات واللوائح الجزائرية ذات الصلة.[1]

ثانيا: البلدية

نظرا إلى الموقع العام الذي تحتله البلدية بين الإدارة والمواطن، من خلال الصلاحيات الواسعة المخولة لها في مختلف الميادين بما فيها ميدان حماية البيئة، وإنشاء المشاريع المتنوعة قصد حماية الأراضي الزراعية وحماية الموارد المائية بالإضافة إلى مساهمة المجلس الشعبي البلدي إلى جانب الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والأمن وحماية البيئة.

[1] - بن علي زهيرة، مرجع سابق، ص 135.

تعد البلدية هي الجهة الأساسية والأقرب للمواطنين في الجزائر ولها دور كبير في حماية المناطق الجبلية، وذلك من خلال الصلاحيات التي تمنحها لها القوانين واللوائح الجاري بها العمل، والتي تشمل[1] :

1- تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بحماية المناطق الجبلية، والتعاون مع الجهات المختصة في تطبيقها.

2- تنظيم البناء والتعمير في المناطق الجبلية، والتأكد من تطبيق اللوائح والشروط اللازمة للحفاظ على الطبيعة والمحيط الطبيعي.

3- إصدار التراخيص اللازمة للأنشطة الاقتصادية والسياحية في المناطق الجبلية، مع التأكد من عدم تأثيرها السلبي على البيئة والطبيعة.

4- القيام بأعمال الصيانة والتنظيف للطرق والممرات الجبلية، والمحافظة على الأماكن السياحية والتراثية.

5- التحسيس بأهمية الحفاظ على المناطق الجبلية، وتشجيع المواطنين على المشاركة في حمايتها والعمل على الحفاظ عليها[2].

يجب الإشارة إلى أن صلاحيات البلدية تختلف باختلاف نوع المنطقة الجبلية، وحجم الاحتياجات والمشاكل التي تواجهها، وبالتالي فإن الصلاحيات التي ذكرناها تعد مجرد مثال ويمكن تعديلها حسب الظروف والاحتياجات المحلية.

يتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي في الجزائر بعدة صلاحيات تخص حماية المناطق الجبلية، ومنها:

1- إعداد وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بحماية المناطق الجبلية في البلدية.

[1] محمد الموسخ، "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية -دور الجماعات المحلية في حماية البيئة"، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، صفحة 148، ص 64.

[2] - علي بن زهيرة، مرجع سابق، صفحة 136.

2- التعاون مع الجهات المعنية لتنفيذ الخطط والبرامج الوطنية والإقليمية والمحلية لحماية المناطق الجبلية.

3- وضع الإجراءات اللازمة لمنع التلوث البيئي والتصدي للأضرار التي يسببها للبيئة.

4- مراقبة ومتابعة تطبيق القوانين واللوائح المتعلقة بحماية المناطق الجبلية في البلدية.

5- إشراك المجتمع المحلي في حماية المناطق الجبلية وتنظيم حملات توعوية للمحافظة على البيئة والحفاظ على التنوع الحيوي.

6- توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ الخطط والبرامج المتعلقة بحماية المناطق الجبلية في البلدية.

7- التعاون مع الجهات المعنية في إدارة المناطق الجبلية وتنفيذ البرامج والمشاريع المتعلقة بها.

8- العمل على تطوير السياحة البيئية في المناطق الجبلية بطريقة تحافظ على البيئة وتعزز الاستدامة[1].

ثالثا: مديرية البيئة الولائية وتتمثل هذه المصالح في المديريات الولائية والمفتشيات الجهوية لحماية البيئة، جاء اختصاص مديريات البيئة للولايات في مجال حماية البيئة، من خلال المرسوم التنفيذي رقم 494.03 المؤرخ في 17 ديسمبر 2003، الذي يعدل[2] ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 60-96 المؤرخ في 27 جانفي 1996 المتضمن إحداث مفتشية للبيئة في الولاية والقرار الوزاري المشترك المتضمن تنظيم مديريات البيئة للولايات، الذي يهدف الى تنظيم هذه المديريات، وفي مجال عملها، فإنها تظم كل مديرية ولائية للبيئة مجموعة من المصالح من أهمه:

- مصلحة البيئة الحضرية.

[1] - محمد الموسخ، مرجع سابق، صفحة 146.

[2] - المرسوم تنفيذي رقم 03-494، مؤرخ في 17 ديسمبر 2003، يعدل ويتمم مرسوم تنفيذي رقم 96-60 ، المتضمن إحداث مفتشية للبيئة في الولاية، الجريدة الرسمية عدد 80، سنة 21 ديسمبر 200.

- مصلحة البيئة الصناعية.
- مصلحة التحسيس والاعلام والتربية البيئية[1].

ولتجسيد المهام المنوطة بمديرية البيئة، فإن هذه الأجهزة، تعمل على سياسة الحفاظ على البيئة في إطار التنمية المستدامة.

رابعا: المفتشيات الجهوية للبيئة

هذه المفتشيات البيئية، هي مصالح خارجية تابعة للدولة، وهي تنشط على المستوى المحلي، أي انها خاصة بالولايات، وظيفتها الرئيسية مراقبة وتطبيق القوانين والتنظيمات المتعلقة بحماية البيئة، وفي هذا الإطار تكلف هذه المفتشيات بالاتصال مع الأجهزة الأخرى (الولاية والبلدية)، وتقوم بتنفيذ برامج حماية البيئة عبر كامل تراب الوطن، كما تسلم الرخص والتأشيرات طبقا للتشريع والتنظيم المعمول به في ميدان حماية البيئة، إضافة الى ذلك فالمفتشيات الجهوية تقوم وبالتنسيق مع الأجهزة الأخرى للدولة باتخاذ التدابير الرامية الى الوقاية من كل أشكال تدهور البيئة ومكافحة التلوث والنفايات.[2]

[1] – المرسوم تنفيذي رقم 96-60، ممضي 27 يناير 1997، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة، يتضمن بأحداث مفتشية للبيئة، ملغى ب مرسوم تنفيذي 19-226، ممضي في 13 غشت 2019، جريدة رسمية 50.

[2] – محمد الموسخ، مرجع سابق، ص 147.

خاتمة

يعتبر البحث في النظام القانوني للجبل بمثابة عملية جمع النصوص القانونية التي ادرها المشرع الجزائري في حماية هذا النظام الإيكولوجي في حد ذاته، وكذا حماية الاصناف النباتية والحيوانية التي تغطي هذا الجزء من المساحة.

وعليه فالنظام الايكولوجي الجبلي ليس مجرد تضاريس جغرافية، بل هو موطن لتنوع البيولوجي النباتي والحيواني وفي كثير من الأحيان يعتبر مناطق ايكولوجية رطبة، هذا الجبل يتعرض إلى الكثير من المخاطر التي تهدد بقائه على حالته الأصلية، مثل التغير المناخي والتلوث والتدهور البيئي، والصيد العشوائي وحرائق الغابات، وفي مقابل هذه المخاطر التي تهدد المناطق الجبلية هناك مجموعة من الجهود المبذولة لحماية هذه المناطق والتزام العديد من الدول والمنظمات والجهات المعنية بالحفاظ على هذا التراث الطبيعي الثمين، ولقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة ان هناك العديد من الاليات القانونية الدولية والداخلية تتعلق بحماية المناطق الجبلية، فتم اتخاذ إجراءات فعالة للحفاظ على هذه المناطق الهامة، بحيث تعتبر الاستراتيجيات الدولية

والمؤسسات المختصة وجل الآليات القانونية والتشريعية أدوات أساسية للحماية والحفاظ على التنوع البيولوجي والثروة الطبيعية في الجبال.

وعلى الرغم من وفرة الثروات الطبيعية والتنوع في التضاريس في هاته المناطق، الا أنها لم تتلق ذلك الاهتمام الا مؤخراً كونها تستدعي الكثير من الجهد والعمل وتوفير الموارد المادية، البشرية، المالية لإعادة التوازن داخل هذه المناطق، ولهذا كانت هذه المناطق خارج نطاق أولويات خطط التنمية المستدامة محلياً ومع ذلك، أصبح الاستثمار في التنمية المستدامة للجبال من الأولويات الدولية للحفاظ على التوازن الإيكولوجي والحد من التدهور البيئي .

ولقد تم التوصل إلى أن الجبال تعاني من تحديات عديدة، بما في ذلك تغير المناخ، والتلوث، والتصحر، وانخفاض التنوع البيولوجي، لذا يجب على الدول ان تبني سياسات وإجراءات فعالة للتصدي لهذه التحديات، وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة الجبلية.

ومع ذلك، يجب أن نشدد على ضرورة تعزيز التوعية العامة وتشجيع المشاركة المجتمعية في جهود الحفاظ على المناطق الايكولوجية في الجبال.

يجب أن نعمل معًا كأفراد ومجتمعات لتبني سلوكيات وأساليب حياة مستدامة تحمي البيئة الجبلية وتعزز التنمية المستدامة.

إن الفراغ التشريعي الخاص بحماية المناطق الجبلية ترك للممارسات البشرية ان تتعرض لهذا النظام الايكولوجي بحيث تم استنزاف الثروة الجبلية النباتية والحيوانية وحتى الموارد المائية الموجودة به.

كل هذه المشاكل والنقائص الموجودة على مستوى الآليات القانونية والمؤسسية جعلت من الموائل الايكولوجية الجبلية لا تؤدي وظيفتها على أكمل وجه خصوصا الوظيفة الايكولوجية.

ووقوفا أمام هذه الصعوبات التي تواجه استدامة النظام الجبلي، وجب على المشرع الجزائري أن يعيد النظر في قانون حماية المناطق الجبلية 04-03 ليضم جميع الوسائل القانونية والمؤسسية وكذا الوسائل الادارية لحمايتها، على أن يتضمن في طياته العقوبات المالية والجزائية الخاصة في حال انتهاكه.

- المصادقة على الاستراتيجيات والبرامج الدولية لحماية المناطق الإيكولوجية الجبلية، عن طريق نقل ما توصل له المجتمع الدولي في هذا الشأن من تدابير الحماية وطرق التمويل والتأمين.
- الزيادة في اختصاصات السلطات والهيئات المحلية لحماية المناطق الجبلية على اساس ان جميع الولايات الوطنية ما هي الا امتداد لتضاريس جبيلة.

إيجاد مؤسسات خاصة ومتخصصة بحماية المناطق الجبلية، مع ضرورة زيادة الوعي بخصوص أهمية بقائها ووجودها في حياة البشر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر:

أ–القوانين

- قانون رقم 04-03 مؤرخ في 23 يونيو سنة 2004، يتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، ج ر عدد 41، سنة 2004

ب–المراسيم

- المرسوم التنفيذي رقم 05-469، المؤرخ في 10 ديسمبر 2005، المتعلق بتحديد الدراسات والاستشارات المسبقة اللازم إجراؤها وكذا مجموع الشروط والكيفيات والإجراءات التي من شأنها أ، تسمح بتحديد المناطق الجبلية وتصنيفها وجمعها في كتل جبلية، الجريدة الرسمية، رقم 80، سنة 11ديسمبر 2005

- المرسوم التنفيذي رقم 06-07، مؤرخ 09 يناير 2006، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للجبل ومهامه وتنظيمه وكيفيات سيره، ج ر عدد 02، لسنة 2006

- المرسوم التنفيذي رقم 85/07، المادة 06،الذي يحدد كيفيات اعداد النظام تهيئة اقليم الكتلة الجبلية و المصادقة عليه و الدراسات و الاستشارات المسبقة الواجب اجراؤها, وكذا اجراءات التحكيم المتعلقة بذلك، ج ر عدد 17

- مرسوم تنفيذي رقم 20-358، المؤرخ في 30 نوفمبر 2020، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة البيئة، الجريدة الرسمية عدد 73، سنة 6 ديسمبر 2020، مديرية الحماية والمحافظة على التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية وتثمينها

- مرسوم تنفيذي رقم 16-242 مؤرخ سنة 22 سبتمبر 2016، يحدد صلاحيات وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الجريدة الرسمية رقم 56، سنة 25 سبتمبر 2016، مادة 07

- مرسوم تنفيذي رقم 20-358، المادة 2، المؤرخ في 30 نوفمبر 2020، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة البيئة، الجريدة الرسمية عدد 73، سنة 6 ديسمبر 2020، مديرية الحماية والمحافظة على التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية وتثمينها

- المرسوم التنفيذي رقم 17-367، المؤرخ في 25 ديسمبر 2017، يتضمن الادارة المركزية لوزارة البيئة والطاقات المتجددة، ج ر عدد 75، سنة 2017

- المرسوم تنفيذي رقم 07-351، مؤرخ في 18 نوفمبر 2007، يتضمن تنظيم الادارة المركزية في وزارة تهيئة العمرانية والبية والسياحة، الجريدة الرسمية عدد 73، سنة 21 نوفمبر 2007

- المرسوم تنفيذي 02-18، المؤرخ في 14 يناير 2002، المتعلق ب تمويل البرامج والمشاريع التنموية في المناطق الجبلية النائية والمحرومة، ج ر 03 سنة 2002

- مرسوم تنفيذي رقم 20- 357 مؤرّخ في 14 ربيع الثاني، عام 1442 الموافق 30 نوفمبر سنة 2020، يحدد صلاحيات وزير البيئة

- المرسوم التنفيذي رقم 20-128 المؤرخ في 28 رمضان عام 1441 الموافق 21 مايو سنة 2020 الذي يحدد صلاحيات وزير الفلاحة والتنمية الريفية، ج ر عدد 30، سنة2020

- المرسوم تنفيذي رقم 03-494، مؤرخ في 17 ديسمبر 2003، يعدل ويتمم مرسوم تنفيذي رقم 96-60، المتضمن إحداث مفتشية للبيئة في الولاية، الجريدة الرسمية عدد 80، سنة 21 ديسمبر 200.

- المرسوم تنفيذي رقم 96-60، ممضي 27 يناير 1997، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة، يتضمن بأحداث مفتشية للبيئة، ملغى ب مرسوم تنفيذي 19-226، ممضي في 13 غشت 2019، جريدة رسمية 50.

ثانيا: المراجع

أ-الكتب

- بوراس، رمضان، مجالات حماية التنوع البيولوجي في التشريع الجزائري، جامعة أحمد أدرار مخبر الدراسات الأفريقية للعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية المصدر: الحوار الفكري، (المجلد 12)، العدد 12، 31 ديسمبر 2017

- خفاش نبيلة، طريق مسعودة، "التنمية المستدامة للمناطق الجبلية في الجزائر "، مجلة القانون الدولي والتنمية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مخبر الحوكمة وعصرنة المانجمينت العمومي، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، القطب الجامعي بالقليعة، تيبازة، الجزائر، مخبر الدراسات والبحث حول الاقتصاد الرقمي، العدد 01 (المجلد 10، جوان

ب-تقارير

– الجمعية العامة-الامم المتحدة، الدورة الستون، البند52 (هـ) من جدول اعمال، قرار اتخذته الجمعية العامة (بناء على التقرير اللجنة الثانية َ((A/60/488/Add.5، 60/198 –التنمية المستدامة للجبل.

– وزارة حماية البيئة والموارد الطبيعية في الاتحاد الروسي، 1996، المناطق الجبلية في الجزء الاوروبي من روسيا: حالة التنمية ومشاكلها –تقرير وطني.

ج-المجلات

- بن علي زهيرة، "دور الجماعات المحلية في حماية البيئة"، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 5، العدد 4(11) /2016

- محمد الموسخ، "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية –دور الجماعات المحلية في حماية البيئة"، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة

- قتال جمال، مرسلي عبد الحق، اللجان والهيئات الادارية المناط بها تصنيف وتهيئة مناطق الكتل الجبلية في القانون الجزائري، معهد الحقوق المركز الجامعي تامنغست، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، مجلد 04، العدد 01، جوان 2019

- حسن الكتمور، ليلي مزور، التنمية القروية بالمناطق الجبلية بين المؤهلات والاكراهات، اشغال المنتدى الثاني لتنمية والثقافة باغنيران 26 ماي 2012، مجلة جغرافية المغرب

- وفاء مجيطنة "السياحة الجبلية كوجه للسياحة البيئية المستدامة في الجزائر، العوائق والافاق"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة ابو القاسم سعد الله–الجزائر2–، العدد الاول، (المجلد 10، فيفري 2022)

- بوراس، رمضان، مجالات حماية التنوع البيولوجي في التشريع الجزائري، جامعة أحمد أدرار مخبر الدراسات الأفريقية للعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية المصدر: الحوار الفكري، (المجلد 12)، العدد 12، 31 ديسمبر 2017

- محمد العربي العبدلاوي، الاليات المؤسسية للحفاظ على البيئة الجبلية في المغرب، مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية

- محمد علي برناوي، الحفاظ على البيئة الجبلية، الاليات المؤسسية والتحديات، مجلة البحوث الاجتماعية والإنسانية.

د–المواقع الالكترونية:

- https:// www.unwto.org/ar/news/2019-10-11/
- www.forum-mondial-montagne.org/ouvangl.html
- WWW4.UNFCCC.INT/SITES/NAPC/SupportPage/ICIMOD.ASPX
- www.fao.org/fprestry/internationalmountainday
- united Nation environment program, https://www.unep.org-annualreport
- libya-unesco.org.
- http://www.libya-unesco.org-dyn. -2014-02/12

- https://www.ijea.org-alkadama IAEA– International AtomicEnergy Agency

- https://www.mountainwilderness.org/wp-content/uploads/2018/10/wmf5-report-web-pdf

المراجع باللغة الأجنبية:

- mountain environments and communities by j.b Allchin and M.j. lambert

- Sustainable Mountain develepment ،agenda21 ،chapter13 ،managing fragile Ecosystems:Sustainable Mountain development ،CONVENTION ON BIOLOGICAL DIVERSITY

- International union for conservation of natur(IUCN)،Mountains and climate chang Aglobal concern،IUCN،Gland switzerland،2015

- United nations environnement programme(UNEP). Montain protected Areas:Statusand trends unep-WCMC،cambridge،UK،2015.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

كلمة شكر

إهداء

مقدمة .....أ

الفصل الأول

النظام القانوني الدولي للجبل

المبحث الأول: الاستراتيجية الدولية لحماية المناطق الجبلية 6

المطلب الاول: برنامج الامم المتحدة لحماية المناطق الجبلية 7

الفرع الأول: الاستراتيجية الدولية لحماية المناطق الجبلية 8

الفرع الثاني: البرامج والمخططات 9

المطلب الثاني: واقع المناطق الجبلية في العالم 15

الفرع الأول: الثروة النباتية الجبلية 15

الفرع الثاني: الثروة الحيوانية 16

الفرع الثالث: السكان 17

المبحث الثاني: الاليات الدولية لحماية المناطق الجبلية 19

المطلب الاول: الوثائق الدولية لحماية المناطق الجبلية 20

الفرع الأول: المؤتمرات الدولية لحماية المناطق الجبلية 20

الفرع الثاني: المنتدى العالمي الخامس لجبال العالم 21

الفرع الثالث: اتفاقية حماية التنوع البيولوجي 23

المطلب الثاني: الآليات المؤسسية الدولية لحماية المناطق الجبلية 24

الفرع الأول: لجنة الموارد الطبيعية 25

الفرع الثاني: معهد الجبال 26

الفرع الثالث: المركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال 27
الفرع الرابع: الرابطة العالمية لسكان الجبال 28

الفصل الثاني

النظام القانوني الداخلي للجبل في الجزائر

المبحث الاول: الطبيعة القانونية للجبل 32
المطلب الاول: تعريف الجبل 33
الفرع الاول: تعريف المناطق الجبلية كنظام ايكولوجي 33
الفرع الثاني: تعريف المناطق الجبلية حسب القانون 04-03 34
المطلب الثاني: خصائص المناطق الجبلية 36
الفرع الأول: الخصائص الطبيعية 36
الفرع الثاني: خصائص بشرية 40
المطلب الثالث: تصنيف المناطق الجبلية 41
الفرع الاول: التصنيف 42
الفرع الثاني: اجراءات التصنيف 43
المبحث الثاني: المؤسسات الوطنية للجبل 46
المطلب الاول: المؤسسات الوطنية المتخصصة 46
الفرع الاول: المجلس الوطني للجبل وتشكيلته 47
الفرع الثاني: اللجنة الوزارية المشتركة لدراسة تصنيف المناطق الجبلية وسيرها 50
الفرع الثالث: اللجنة الوزارية المشتركة لفحص انظمة تهيئة اقليم الكتل الجبلية 51
الفرع الرابع: المديرية الفرعية للحفاظ على المنظومات البيئية الجبلية والسهبية والصحراوية وتثمينها 53
الفرع الخامس: الاجهزة على مستوى الوزارات 53
الفرع السادس: صندوق الجبل 57

المطلب الثاني: دور المؤسسات الوطنية العامة في حماية المناطق الجبلية 57
الفرع الاول: دور الهيئات المركزية في حماية الجبل 58
الفرع الثاني: دور الهيئات المحلية في حماية الجبل 61
خاتمة 68
قائمة المصادر والمراجع 71
فهرس المحتويات
ملخص

ملخص

يعتبر النظام الإيكولوجي الجبلي مهم جدا لتوازن النظام البيئي على مستوى العالم ولقد تصدى المجتمع الدولي لجميع الممارسات التي تهدد بقاء هذا النظام من خلال خلق آليات قانونية مناسبة لحماية الاصناف و الانواع مع الزام جميع الدول نقل هذه التدابير لتشريعاتها الداخلية , ولقد اصدر المشرع الجزائري قانون خاص بالجبل على اعتباره احد الانظمة المشكلة للإقليم الجزائري اضافة لوجود آليات مؤسساتية تعنى بحمايته و الوقوف على مدى استدامته.

الكلمات المفتاحية:

الجبل، الاستراتجية الدولية، قانون الجبل، صندوق الجبل.

Abstract:

Itis widely agreed that the mountain ecosystems are very important to the balance of ecosystem globally, this is why the international community addressed what can and will threaten the survival of this system by developing new,appropriate stratigies and legal mechanisms in order to protect the diversity of species withe the obligation of all contries to transfer these measures to their domestic legislation,and the algerian legislator has issued a law for the mountain considering that it is one of the systems formed for the algerian region, in addition to the existance of institutional mechanisms concerned withe its protection and standing on the extent of its sustainability

Key words:

Mountain,international strategies, mountain legislation,mountain box